

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مذكرة بعنوان:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
- دراسة حالة شركة ذات مسؤولية محدودة : وائل وشركاؤه لأشغال
البناء والري -
برج الكيفان (الجزائر)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية و المحاسبة
تخصص: مالية المؤسسة

اشراف الدكتور :

- حبيش علي

-إعداد الطالبان :

- حداد عبد الله

-بن عمر حمزة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	البويرة	سفير محمد
مشرفا و مقررا	البويرة	حبيش علي
مناقشا	البويرة	بوبكر مصطفى

السنة الجامعية 2018/2017

كلمة شكر

نحمد الله ونشكره على نعمه، فالحمد لله الواحد القهار، العزيز القهار، مقدر الأقدار الذي قدرني ووفقني على هذا العمل المتواضع. ونتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على تحصيل ثمرة جهدي .

ونخص بالذكر الأستاذ " حبيش علي " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة

وكل الأساتذة الذين حرصوا على تلقيننا العلم والمعرفة .

لكل الأصدقاء والرفقاء الذين ساهموا معنا من أجل هذا العمل

نشكر بالأخص "أختي غنيمة و الأخت مريم التي ساعدتني كثيرا و كل عمال المكتبة الجامعية وإلى كل الطلبة الذين صادفتهم في حياتي الدراسية ، وإلى الوالدين الحبيبين الممتن لهما بمساندتهما بحبهما وعطفهما علي و في الأخير أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يرزقنا العلم النافع ويمحو عنا الجهل .

وشكرا

حداد عبد الله

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا أبي وأمي

الأعزاء،

وكيف أنصفهما القول وأوفيهما الحق

أنت يا أبي أدبتني وعلمتني وغمرتني بفضلك وعطفك وحنانك وأوقدت لي

شمعة الأمل

وأوصيتني أن أكون طالبا مخلصا للعلم آخذ منه واحرص عليه

وأنت يا أمي يا من أكرمك الله وجعل الجنة تحت أقدامك غمرتني بفضلك

وعطفك ولم تبخلي علي بحنانك وسامحتني عند ما أخطأت وعفوت لي

عندما نسيت

أني ارفع إليكما عملي هذا لعل فيه رد لبعض الجميل

إلى كل إخوتي وأخواتي

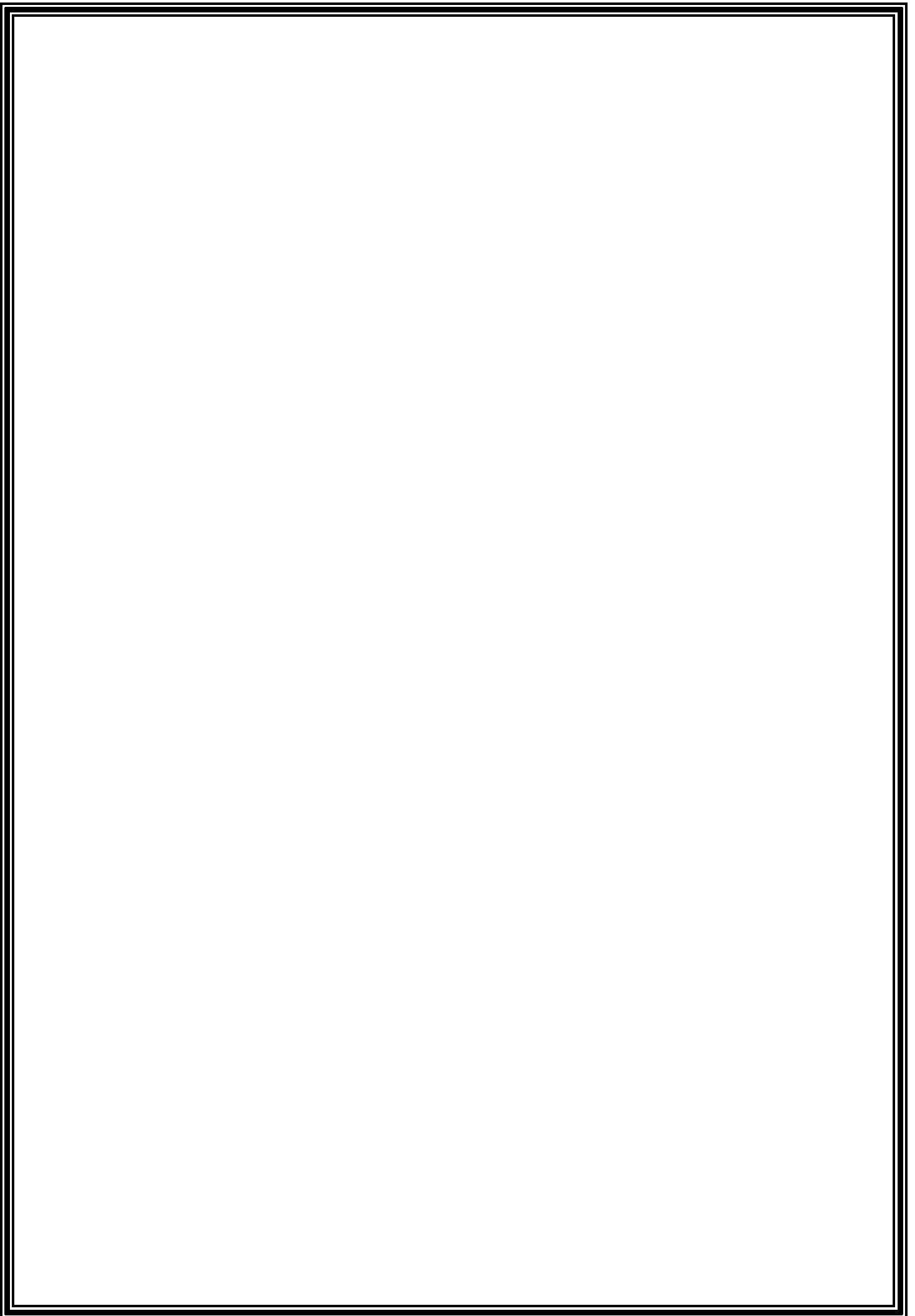
إلى كل أصدقائي كل واحد باسمه، خاصة حمزة

إلى كل زملاء الدراسة في قسم المحاسبة والمالية بدون إستثناء

إلى فريق عمل مؤسسة Sarl W.G.A.M خاصة حميد

و إلى كل من نسيه قلبي ولم ينساه قلبي

وشكرا.



ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة الى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في مؤسسة **SARL W.G.A.M** بالجزائر وسط وحدة برج الكيفان. لتحقيق اهداف هذه الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها , اعتمدنا على جمع البيانات المتعلقة بالموضوع وذات الصلة ,ومن خلالها تمكنا من الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الاطار النظري للدراسة, اما الاطار العملي فقد تم تطبيقه على مؤسسة **SARL W.G.A.M** بالجزائر وسط وحدة برج الكيفان اعتمادا على اعداد دراسة تحليلية للبيئة المالية لهذه المؤسسة وعلاقتها ببيئتها المالية باستخدام النموذج التحليلي الوصفي.

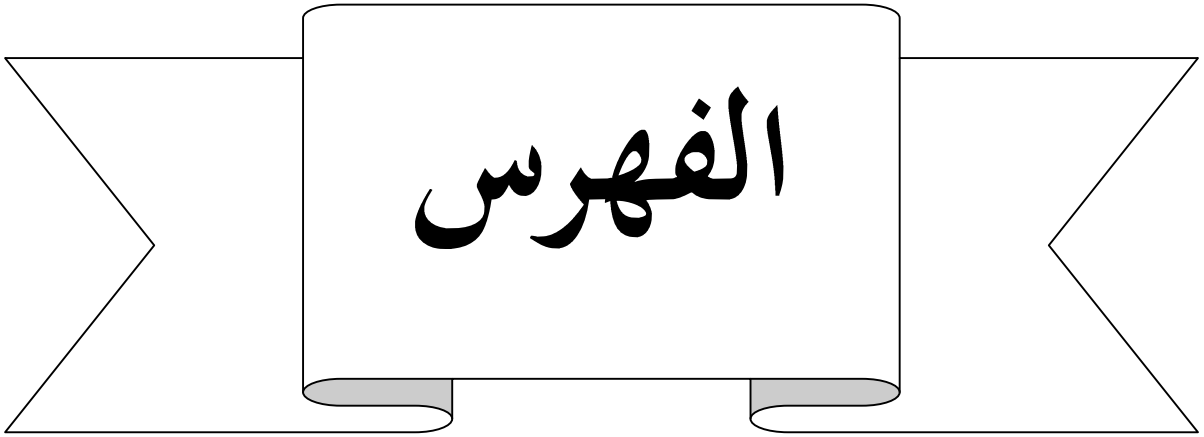
Summary of the study:

The purpose of this study is to identify and explain the role of Financial analysis in the administrative and financial decision-making of the oil companies in Algeria.

The researcher used the descriptive approach to test the hypotheses of the study.

The study concluded with a set of results including the main are :

- Financial analysis is an effective tool for decision making and management as it contributes to a more reliable diagnosis of the organization and gives a detailed overview of the financial situation of the Company.
- The Financial Analysis makes it possible to highlight the strong points, requiring a reinforcement and the detection of the weak points, requiring their correction.
- The financial decision-maker must master the mechanisms Financial analysis and know the decision-making process (steps, policies, etc.).



الفهرس

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
[أ - ب]	مقدمة عامة
01	الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي و دراسة الميزانية المحاسبية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التحليل المالي و نظرتة التاريخية
03	المطلب الأول: نشأة و مراحل التحليل المالي
04	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي
05	المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي
06	المطلب الرابع: استعمالات و نتائج التحليل المالي
09	المبحث الثاني: البيانات المستعملة في التحليل المالي و أنواعه
09	المطلب الأول: البيانات الداخلية و الخارجية للتحليل المالي
10	المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي
10	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي
13	المبحث الثالث: دراسة و تحليل الميزانية المحاسبية
13	المطلب الأول: تعريف الميزانية المحاسبية
14	المطلب الثاني: عناصر الميزانية المحاسبية و ترتيبها
21	المطلب الثالث: الشكل العام للميزانية المحاسبية.
23	خلاصة
24	الفصل الثاني: الميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية
25	تمهيد

26	المبحث الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية
26	المطلب الأول: مفهوم الميزانية المالية و شكلها
28	المطلب الثاني: تحويل عناصر الأصول و الخصوم
30	المطلب الثالث: الميزانية المختصرة و تمثيلها ببيان
32	المبحث الثاني: التحليل بواسطة التوازنات المالية
32	المطلب الأول: قاعدة التوازن المالي
32	المطلب الثاني: تعريف رأس المال العامل و أنواعه
34	المطلب الثالث: احتياجات رأس المال العامل و أهميته
36	المطلب الرابع: مفهوم الخزينة و وضعياتها
37	المبحث الثالث: دراسة الهيكلة المالية بواسطة النسب المالية
37	المطلب الأول: تعريف النسب المالية.
37	المطلب الثاني: أنواع النسب المالية
42	المطلب الثالث: حدود استخدام النسب المالية
44	خلاصة
45	الفصل الثالث : دراسة نشاط و مردودية المؤسسة
46	تمهيد
47	المبحث الأول: دراسة جدول حسابات النتائج
47	المطلب الأول: تعريف جدول حسابات النتائج
47	المطلب الثاني:العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج
48	المطلب الثالث: تحليل النتائج
52	المبحث الثاني: دراسة التمويل الذاتي
52	المطلب الأول: مفهوم التمويل الذاتي و أهميته
53	المطلب الثاني: خصائص و مزايا التمويل الذاتي
53	المبحث الثالث : دراسة المردودية و التدفق النقدي
53	المطلب الأول: مفهوم المردودية و مكوناتها
54	المطلب الثاني : أنواع المردودية
58	المطلب الثالث: مفهوم التدفق النقدي و أنواعه
59	خلاصة
60	الفصل الرابع : دراسة حالة حول شركة SARL W.G.A.M
61	تمهيد
62	المبحث الاول: تقديم مؤسسة Sarl W.G.A.M
62	المطلب الأول: مفهوم مؤسسة Sarl W.G.A.M

63	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة Sarl W.G.A.M
64	المطلب الثالث: الوحدة المستقبلية
66	المطلب الرابع: أهمية مؤسسة Sarl W.G.A.M وأهدافها
67	المبحث الثاني: التحليل المالي في مؤسسة Sarl W.G.A.M
67	المطلب الأول: تقديم الميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة
69	المطلب الثاني: المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية
71	المطلب الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالي
79	المطلب الرابع: تحليل جدول حسابات النتائج
82	خلاصة
84	الخاتمة
87	المراجع
89	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	الشكل العام للميزانية المحاسبية	1
26	الشكل العام للميزانية المختصرة	2
27	الشكل العام للميزانية المالية	3
39	النسب المالية	4
40	نسب السيولة	5
50	الشكل العام لجدول حسابات النتائج	6
67	جنب الاصول	7
68	جانب الخصوم	8
69	الميزانية المختصرة للاصول	9
70	الميزانية المختصرة للخصوم	10
71	راس المال العامل الصافي	11
72	احتياج راس المال العامل الصافي	12
73	الحزينة	13
73	نسبة التمويل الدائم	14
74	نسبة التمويل الخاص	15
74	نسبة الاستقلالية المالية	16
75	نسبة الاقتراض	17

قائمة الجداول

76	نسبة السيولة العامة	18
76	نسبة السيولة المختصرة	19
77	نسبة السيولة الفورية	20
78	نسبة المردودية الاقتصادية	21
78	نسبة المردودية المالية	22
79	التغير في القيمة المضافة	23
79	نسبة القيمة المضافة على رقم الاعمال	24
80	نسبة مساهمة المستخدمين على القيمة المضافة	25
80	نسبة اجمالي فائض الاستغلال على رقم الاعمال	26

قائمة الجداول

جدول الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	التمثيل بالدائرة لعناصر الاصول	1
31	التمثيل بالمثلث لعناصر الاصول	2
31	التوازن المالي	3
32	راس المال العامل	4
35	برودنية ربحية الاستغلال	5
63	الهيكل التنظيمي	6

إن المؤشرات الاقتصادية الدولية ألزمت على دول العالم الثالث الدخول في إطار نظام العولمة الاقتصادية فقد أصبحت هذه الأخيرة حقيقة حتمية لا مناص منها، فاستوجب على هذه الدول و منها الجزائر التعامل مع الوضع الصعب الذي أطلق عليه باسم الأحادية القطبية، هذا بانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى عتبة باب اقتصاد السوق، و ذلك ما كلف و ما زال يكلف الجزائر جهودا عظيمة و أثمانا باهظة للدخول في هذا الباب الواسع و المكلف، و من الانجازات التي حققتها و التي في طريق التحقيق نذكر منها إبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و التهيئة للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، و ذلك باعتماد الجزائر إجراء إصلاحات اقتصادية تمس أساسا المؤسسات الاقتصادية العامة و الخاصة منها، و ذلك بفتح رؤوس الأموال للاستثمار و الشراكة بالنسبة للقطاع العام و تشجيع الاستثمار بواسطة إنشاء وكالات خاصة بذلك.

و في ظل هذه الإجراءات فإن هذه المؤسسات الاقتصادية تتجه نحو المنافسة الحرة في السوق الداخلي والخارجي، و هنا يجدر بنا الإشارة إلى سوء تسيير هذه المؤسسات بنقص الكفاءات و الأدوات الخاصة و الملزمة للتسيير الحسن لها، ولكي تصل هذه المؤسسات إلى درجة النجاعة في التسيير يجب أن تتبع الأسس العلمية لهذا الغرض فنجد أهمها استعمال تقنيات التحليل المالي الذي يعتبر إحدى الوسائل العلمية لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة بالدراسة التحليلية الشاملة التي تتطلب فحص مالي مبني على أسس علمية و إحصائية على المدى الطويل أي أكثر من ثلاث سنوات من أجل اتخاذ القرارات المنطقية والسليمة.

إشكالية البحث:

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

- ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة SARLW.G.A.M ؟.
- و هذا التساؤل بدوره يمكن تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:
- * ما المقصود بالتحليل المالي و ما هي المراحل التي مر بها؟
- * ما هي أهدافه؟
- * كيف يمكن للتحليل المالي أن يكون وسيلة للمعلومات وأداة للتسيير و التشخيص المالي للمؤسسة؟
- * ما هي آفاق و نتائج تطبيق التحليل المالي في مؤسسة SARL W.G.A.M ؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا مجموعة من الفرضيات تساعدنا على الوصول إلى جوهر الموضوع محل الدراسة وهي:

❖ يعتبر التحليل المالي وسيلة ضرورية للتسيير داخل المؤسسة.

- ❖ يهدف التحليل المالي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.
- ❖ إن نجاح مسار التسيير المالي للمؤسسة يعتمد بشكل كبير على التحليل المالي الجيد.

أهداف البحث:

- إن الأهداف التي نرغب ونسعى للوصول إليها من خلال بحثنا تتمثل في:
- التعرف على الدور الذي يقوم به التحليل المالي في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها واحترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليه.
- معرفة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للتحليل المالي.

أسباب اختيار الموضوع

- توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ومن بينها نذكر مايلي:
- نوع التخصص العلمي، فهذا الموضوع له علاقة بتخصص المالية.
- معرفة كيفية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة.
- ضرورة وضع و استخدام الأدوات العلمية في خدمة الواقع الاقتصادي.

منهجية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث اتبعنا المنهج التحليلي الوصفي معتمدين في ذلك على دراسة الحالة، كما قمنا بتدعيم تحليلنا بالجداول و الأشكال البيانية، و قد استعملنا أسلوب التحليل المقارن للسنوات من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و تطوراتها عبر الزمن.

خطوات البحث:

في محاولة لدراسة موضوع التحليل المالي قسمنا البحث إلى جزئين، جزء نظري وجزء تطبيقي.

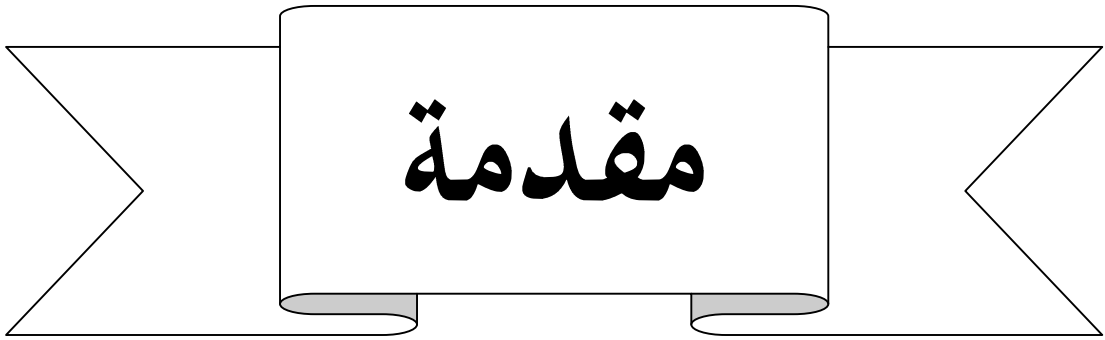
الجزء النظري يشمل ثلاثة فصول بحيث:

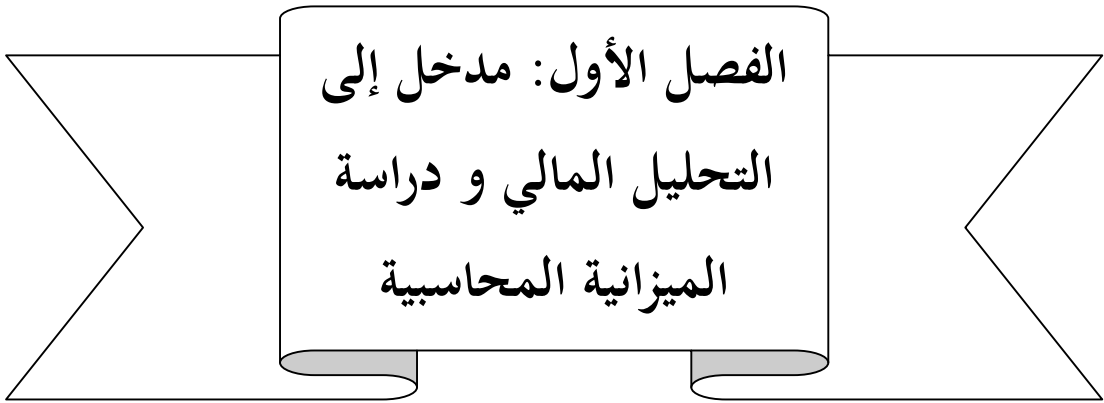
الفصل الأول بعنوان مدخل إلى التحليل المالي ودراسة الميزانية المحاسبية و تطرقنا فيه إلى التحليل المالي ونظريته التاريخية ثم إلى البيانات المستعملة فيه و أنواعه بعدها انتقلنا إلى دراسة وتحليل الميزانية المحاسبية.

و في الفصل الثاني المخصص للميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية حيث يتضمن كيفية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ثم التحليل بواسطة التوازنات المالية و في الأخير دراسة الهيكلة المالية بواسطة النسب.

و في الفصل الثالث قمنا بدراسة نشاط مردودية المؤسسة حيث تناولنا فيه دراسة جدول حسابات النتائج بعدها دراسة التمويل الذاتي وأخيرا دراسة المردودية والتدفق النقدي.

أما الجزء التطبيقي فيتضمن الدراسة الميدانية لشركة **SARL W.G.A.M** للبناء الجزائر وحدة برج الكيفان التي اخترناها لتكون موضوع الدراسة لبحثنا.





الفصل الأول: مدخل إلى
التحليل المالي و دراسة
الميزانية المحاسبية

تمهيد

إن التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي فهو تشخيص للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة خلال السنوات الماضية، و يمكن للتحليل المالي أن يكون خارجي معناه الدراسة التي تقوم بها المؤسسات المالية البنوك أو السوق المالي، كما يمكن أن يكون التحليل المالي داخلي من أجل المراقبة و ذلك باستعمال عدة معلومات اقتصادية و فنية و مالية، إذ نجد أن دراسة و تحليل هذا الموضوع يجب أن تمر بعدة مراحل حيث تطرقنا في البداية إلى:

ماهية التحليل المالي و الميزانية المحاسبية كأول خطوة ثم إلى مدخل للتحليل المالي حيث سنعرض فيه نشأته و مختلف المراحل التي مر بها مع ذكر مفاهيمه و أهدافه و استعمالاته و إبراز نتائجه ، بعدها سنستعرض البيانات المستعملة في التحليل المالي للمؤسسة و خطواته الوظيفية المالية مع تحديد أنواع التحليل المالي.

و في الأخير قمنا بدراسة و تحليل الميزانية المحاسبية عن طريق تعريفها و العناصر المكونة لها بترتيبها مع إعطاء الشكل العام لها.

المبحث الأول: التحليل المالي و نظريته التاريخية

سنتطرق في هذا المبحث الى نشأة ومراحل التحليل المالي بالاضافة الى المفهوم والاهداف.

المطلب الأول: نشأة و مراحل التحليل المالي

أولاً: نشأة التحليل المالي (1)

تعود نشأة التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين في أساس قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، و ذلك استنادا على المستندات و الكشوف المحاسبية للمؤسسة، و مع تطور الصناعة والتجارة في بداية القرن العشرين اتضح ضعف و عدم كفاية التحليل المالي مما أدى إلى ظهور دراسات أخرى أكثر تعمقا، و ذلك باستعمال نسب أخرى للمقارنة بين عدة مؤسسات، و بعض هذه الدراسات ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، و تمحورت حول التحليل نسب البيع لـ 981 مؤسسة مصنعة وفق قطاعات اقتصادية مختلفة، و نواحي جغرافية مما يساعد على التفرقة بين المؤسسات بسهولة .

و لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929 . 1933) دور ايجابي في تطور وسائل و تقنيات التسيير و خاصة التحليل المالي، حيث أصبح هذا الأخير يكتسي أهمية كبيرة و أصبحت المؤسسات تبحث على هيكل سليم يحميها من مخاطر الإفلاس، و في سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف حيث عملت على نشر تقديرات و إحصائيات متعلقة بالنسب النمطية لكل قطاع اقتصادي ، وكما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أثرا معتبرا في تطوير التحليل المالي.

فقد أظهر المصرفيون المقترضون اهتمامهم بتحديد نوعية المؤسسة و وسائل التمويل اللازمة و قد تم تكوين في سنة 1967 بفرنسا لجنة عمليات البورصة التي تهدف لتأمين الاختيار الجيد و المعلومات الحالية التي تنشرها المؤسسة المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي، و قد تزايد حجم المعلومات و تحسنت نوعيتها بشكل يساهم في إعطاء نظرة جيدة للتحليل المالي، الذي تحول بدوره من التحليل الساكن فترة معينة (. سنة . سداسي . ثلاثي . شهر) إلى التحليل الديناميكي (دراسة للحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة)، و ذلك بمقارنة بين نتائجها لاستنتاج تطور المؤسسات ماليا.

و يمكن تلخيص القول في أن الاهتمام قد انتقل من مرحلة البحث عن الأموال إلى مرحلة إدارة الأموال مع التوسع المتزايد في استخدام النماذج الرياضية في اتخاذ القرارات المالية.

ثانيا: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمرحلتين هما: (2)

1) - التحليل المقارن

(1) إسماعيل عرياجي، اقتصاد المؤسسة، د . م . ج، طبعة منقحة، الجزائر، 2000، ص. 229.

(2) حمزة شمخي و إبراهيم الجزلوي، "الإدارة المالية الحديثة، منهج علمي في اتخاذ القرارات"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص. 50. 52.

2) - التحليل السببي

❖ المرحلة الأولى:

- التحليل المقارن:

و يسمى أيضا بتحليل المؤشرات الاقتصادية على اعتبار أن الأرقام المجردة أو المطلقة التي تظهر لنا القوائم المالية و الكشوف الملحقه بها، ما هي في حقيقة الأمر إلا مؤشرات اقتصادية كمية و من واقع هذه المؤشرات ممكن إعداد مؤشرات نوعية مختلفة عن طريق ربط مؤشرين اقتصاديين كميين مع بعضهما البعض بدلالة ومعنى، ففي هذه المرحلة تتم المقارنة بين المؤشرات بمختلف الاتجاهات لغرض تحديد الانحرافات بحيث يصبح من الممكن تقييم الوضع بشكل عام حيث أن إجراء المقارنة بين هذه المؤشرات سواء كانت كمية أو نوعية من حيث درجة انخفاضها أو ارتفاعها و بالتالي معرفة اتجاهاتها.

❖ المرحلة الثانية :

- التحليل السببي :

و يسمى أيضا بالتحليل الحسابي وذلك بتجزئة الانحراف الإجمالي الناتج من عملية المقارنة إلى انحرافات جزئية و على عدة مستويات و حساب قيمة كل جزء فيها، و على هذا الأساس يقصد بالتحليل السببي و الدراسة المعمقة للانحرافات الإجمالية الناتجة عن مقارنة المؤشرات الاقتصادية المبحوثة بهدف معرفة أسباب نشوء هذه الانحرافات و بالتالي تحويل الانحرافات الإجمالية إلى مجموعة من الانحرافات الجزئية التي تشكل أساس سببي، و هناك طرق عديدة للانحرافات الجزئية، نشير هنا إلى البعض منها و هب على النحو التالي:

- الطريقة الحسابية

- طريقة استبدال المتتالي المتسلسل

- طريقة الدوال الوظيفية

حيث يتم بواسطة هذه الطرق تجزئة الانحراف الإجمالي إلى انحرافات جزئية و حساب قيمتها، و بالتالي تفسيرها مسببا لغرض معالجتها و بالتالي استخدام البيانات و المعلومات الناتجة من عملية هذا التحليل لأغراض التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي هو علم له قواعد و معايير و أسس يهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة و إجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة و إيجاد الربط و العلاقة فيما بينهما ، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة و بين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة، و العلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات و المصروفات ثم

تفسير النتائج التي تم التوصل إليها و البحث عن أسبابها و ذلك لاكتشاف نقاط الضعف و القوة في الخطط و السياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة و وضع الحلول و التوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب. (1)

بعبارة أخرى يعتبر التحليل المالي من أهم مجالات المعرفة التي تنير الطريق أمام كل طائفة من الطوائف المستخدمة للقوائم المالية، و المهتمة بالمنشآت الخاصة و العامة و كل من يعنيه المال الخاص و العام و ترشيد استخدامه، حيث أن للتحليل المالي من الوسائل و الأدوات و الطاقات ما يمكنه من الإسهام الفعال في ترشيد القرارات و السياسات و الخطط بالإضافة إلى تقييم المنشآت تقييماً شاملاً أو جزئياً.

إذ أن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة و فهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها و الأسس التي تم في ضوءها القياس المحاسبي و التوصيل المحاسبي.

حيث أن القوائم المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي، تعتبر المدخلات لعملية التحليل المالي، ففي الوقت الذي تعتبر هذه القوائم نهاية المطاف في الدورة المحاسبية تعتبر بداية الطريق في التحليل المالي و نقطة الانطلاقة في فهم الوضع المالي للمنشأة و تفسيره، وبالتالي فإن صحة القياس المحاسبي و سلامة و كفاية الإفصاح المحاسبي و ملائمة شرطان أساسيان وخطوتان لازمتان لضمان إمكانية التحليل المالي

السليم، و العكس صحيح فإذا كانت القوائم المالية غير صحيحة (عند القياس المحاسبي أو الإفصاح المحاسبي) أصبح التحليل المالي غير صحيح بالتبعية إذ المبني على الخطأ غالباً ما يكون خاطئاً. (2)

كذلك يتعلق التحليل المالي بنشاط كل المنشآت مهما كان نوعه تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو خديماً أو تمويلياً، ومهما كان الكيان القانوني لهذه المنشأة قطاع خاص أو عام أو مختلط، أم كانت وحدة إدارية تشكل جزءاً من الأجهزة الحكومية و سواء استهدفت هذه المنشأة الربح أم لم تستهدفه، فمن حيث المعنى لم يعد التحليل المالي يعني دراسة تحليلية إنتقادية مفصلة للقوائم المالية و لكمية ضخمة و متنوعة من المعلومات المفيدة و الملائمة و الضرورية و مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمنشآت.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستعمله، فهناك الطرف الخارجي والمتمثل في المؤسسات المصرفية و رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة (كالمساهمين) أو مصلحة الضرائب أو الجهة الوصية على المؤسسة و هنا يمكن تقسيم أهداف التحليل المالي إلى قسمين و هذا حسب طبيعة الطرف الذي يستعمل التحليل المالي إلى: (3)

أولاً: الأهداف الخارجية:

وهي الأهداف التي يسعى الطرف الخارجي من المؤسسة إلى تحقيقها من خلال التحليل المالي و نذكر منها:

(1) رشاد العصار و آخرون، " الإدارة و التحليل المالي"، دار البركة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2001، ص. 151.

(2) صادق الحسني، " التحليل المالي و المحاسبي"، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1998، عمان، الاردن، ص. 73 . 74.

(3) رشاد العصار و آخرون، " التحليل المالي و المحاسبي"، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، ص. 154.

- 1- معرفة مختلف الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- 2- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض .
- 3- اتخاذ قرار فيما يخص عقد القرض عند لجوء المؤسسة للبنك.
- 1- تقييم النتائج المالية إذ بواسطتها يتم تحديد الوعاء الضريبي .
- 2- الحكم على مدى كفاءة الإدارة و التأكد من صلاحية السياسة المالية المطبقة و اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و استقلالية المؤسسة.
- 3- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع.

ثانيا: الأهداف الداخلية:

- يعتبر الطرف الداخلي أساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمار وهذا من طرف المدير أو المسير المالي للمؤسسة ومن الأهداف الداخلية نذكر ما يلي:
1. إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل .
 2. الإطلاع على مدى صلاحية و نجاعة السياسات المالية ، الإنتاجية ، التموينية و التوزيعية للفترة الخاضعة للتحليل .
 3. التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة تمويل المعتمدة،
مثلا: القروض.
 4. الحكم على مدى تطبيق و تحقيق التوازنات المالية و مردوديتها .
 5. استعمال المعطيات المتوصل إليها كأساس للتنبؤات المستقبلية و الاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة.
 6. اتخاذ قرارات حول عملية الاستثمار أو التمويل و التوزيع و الأرباح.
 7. استعمال المعطيات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة)، حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة ولا يقل أهمية عنه.

المطلب الرابع: استعمالات التحليل المالي و نتائجه

أولا: استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي من عدة أطراف داخلية "المؤسسة" وأخرى خارجية (البنوك، المستثمرون، الموردون...الخ).⁽¹⁾

1 - الأطراف الداخلية: يستعمل أساسا من طرف إدارة المؤسسة ومن أهم هذه الأطراف

* المدير المالي:

- يستعمل التحليل المالي أساسا في المؤسسة من طرف المسير المالي و هذا حتى يتمكن من تحقيق الأهداف التالية:
- إعطاء الحكم حول قدرة المؤسسة.
- الحكم على صلاحيات السياسات المالية.

(1) ناصر دادي عدون، " تقنيات المراقبة في التسيير -التحليل المالي"، الجزء الاول دار المحمدية الجزائر، ص 11 . 13.

- معرفة المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية - المديونية - .
- اتخاذ القرارات حول الاستثمار .
- إعطاء أحكام حول تطبيق التوازنات المالية و على المردودية في المؤسسة .

2 - الأطراف الخارجية:

التحليل المالي يستعمل من عدة أطراف خارجية يهتما مصير المؤسسة منها :

أ - البنوك و المؤسسات المالية:

تعد البنوك المقرض الأساسي للمؤسسات الاقتصادية حيث أنها تملك أموالا هائلة يمكن تسخيرها لفائدة المؤسسة، ويبحث البنك هذه الأخيرة على الاهتمام بالتحليل المالي خاصة وأن موافقة البنك على الاقتراض مرتبطة بالذمة المالية للمؤسسة على تحقيق مشاريعها و سداد ديونها.

ب - المساهمون:

كما هو ملاحظ يأتي المساهمون في المرحلة التالية من المهتمين بالتحليل المالي بعد إدارة المؤسسة والبنك و ذلك نظرا لبعدهم عن الدائرة التسييرية، حيث أن هؤلاء لا يهتمون إلا بالقوة الإدارية للمؤسسة أي قدرتها على تحقيق الأرباح وثباتها ولكن غالبا ما نجد المساهمون في المؤسسات الكبرى والمتوسطة يتكفلون بمهمة تسيير هذه الأخيرة نظرا للامتيازات الممنوحة لهم فإن الرجل المالي يكون أكثر دقة.

ج - مصلحة الضرائب:

تقوم هذه المصلحة بتحديد الوعاء بشكل صحيح والقضاء على التهرب والتملص الضريبي المحتمل.

د - الموردون:

إن تطبيق البيع على الحساب يؤدي بالموردين على التخوف من عدم تسديد المؤسسة لديونها اتجاههم و لذلك يقومون بعملية التحليل المالي للوضعية المالية لهذه المؤسسة و اتخاذ القرار بشأن بيعها للبضاعة على الحساب أو التسديد الفوري، إضافة إلى هذه الأطراف المهمة بالتحليل المالي، هناك أطراف أخرى تهتم به مثل ك دوائر الإحصاء و التخطيط و معاهد الأبحاث.

ثانيا: نتائج التحليل المالي:

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة و معالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.⁽¹⁾

1 - نتائج التحليل الخارجي:

باختلاف المستعمل الخارجي أيضا تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

-ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.

(1) ناصر دادى عدون، ، مرجع سبق ذكره، ص. 12. 13.

- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض إلى البنوك خاصة.
- اقتراح سياسة مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستغالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع و إظهار أحسنها أو أضعفها.

2 - نتائج التحليل الداخلي:

- كما يمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله:
- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التموينية و التوزيعية للفترة تحت التحليل
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.

المبحث الثاني: البيانات المستعملة في التحليل المالي

سنطرق في هذا المبحث الى تعريف البيانات الداخلية والخارجية للتحليل المالي.

المطلب الأول: البيانات الداخلية والخارجية للتحليل المالي

إن السنوات الأخيرة حفلت بالتطورات و المواقف الفلسفية في الفكر المحاسبي و الإداري و التي انعكست آثارها على نوعية المعلومات و وجودتها التي تتخذ أساسا للتخطيط و الرقابة و تقييم الأداء و على التركيز على الإطار المنطقي للقرار الذي بدوره يرتكز على الأساليب الرياضية و الإحصائية بالإضافة إلى عالم الحقيقة.

و يمكن تقسيم مخرجات النظام المحاسبي من المعلومات في فئتين أساسيتين هما: (1)

1- معلومات داخلية:

تتسم بالتفصيل و تكون بمثابة المدخلات بالنسبة للتقارير المالية الداخلية التي تقدم للإدارة حول أنشطتها المختلفة و المتمثلة في:

أ- الميزانية المحاسبية:

تعبر الميزانية عن مجموعة من المصادر المالية (خصومها)، وما تملكه من وسائل (أصولها) و ذلك في فترة زمنية معينة، و هذه الميزانية تعطي فكرة عن التوازن المالية و قيمته في المؤسسة.

ب - جدول حسابات النتائج:

هو وثيقة محاسبية تلخص نشاط المؤسسة خلال فترة الدورة لإبراز التكاليف و الإيرادات التي تمكنها من تحديد نتيجة المؤسسة.

ج - ميزان المراجعة:

يعتبر مراجعا داخليا يمكن اللجوء إليه، فهو يبين التدفقات المالية الحقيقية الخامة داخل المؤسسة.

د - جدول التمويل:

هذا الجدول يعطينا نظرة شاملة مجمعة و مكدسة للاستعمالات و المصادر، و يبين أيضا التدفقات الداخلية و الخارجية.

2- معلومات خارجية:

ذات طابع إجمالي و تعتبر بمثابة المدخلات للتقارير المالية الخارجية و التي تعرف بالقوائم المالية التي تصدرها المنشأة

للأطراف المعنية، و يجدر أن نشير هنا إلى الأهداف الأساسية للتقارير المالية المنشورة وفق ما حددته اللجنة المناط بها

تطوير المبادئ المحاسبية و المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين AICPA و هي كالآتي:

* توفير معلومات مالية موثوق بها و عادلة عن الموارد الاقتصادية للمنشأة و التزاماتها المترتبة على هذه الموارد تجاه الغير و تجاه الملاك بحيث تتيح هذه المعلومات للأطراف المستخدمة لها تقييم مواطن القوة في المنشأة و مواطن الضعف فيها.

(1) صادق الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص. 91 . 92.

* توفير معلومات لتلك الأطراف عن التغيرات الحادثة في المركز المالي بسبب الأنشطة المستهدفة لتحقيق الأرباح.
 * توفير معلومات تمكن مستخدميها من اشتقاق بعض المؤشرات الكمية المفيدة في التنبؤ بالقوة الإيرادية للمؤسسة.
 * تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات كافية عن السياسات و الفروض و المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد تلك القوائم كأساليب تقويم البضاعة و طرق احتساب استهلاك الموجودات الثابتة، و طرق تكوين مخصصات الانخفاض في قيم الاستثمارات و المدينون.

و إن وسائل الاتصال المستخدمة في نقل المعلومات السالفة الذكر هي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل أو الحسابات الختامية.
- قائمة التدفقات النقدية.
- حسابات توزيع الأرباح و الخسائر.

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي⁽¹⁾

1 () التصنيف:

تشمل عملية التصنيف في التحليل الأرقام التي توجد بالميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج و الهدف منها الوصول إلى وضع المعلومات المالية التي تعتبر القاعدة الأساسية لاستنتاج الوضعية المالية للمؤسسة.

2 () المقارنة:

بعد عملية تحليل الأرقام و تصنيفها نقوم بمقارنة الأجزاء ببعضها البعض، و مقارنة للمجموعات المحددة بالمجموعات الكلية و هذه العملية تساعد على الكشف عن علاقة الأرقام فيما بينها.

3 () الاستنتاج:

بعد عملية التصنيف و المقارنة بين القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة خلال فترات متعددة أو لفترة محاسبية واحدة مع المؤسسات الممتثلة لها يمكن تحديد آفاقها خلال الفترات اللاحقة عن طريق معرفة الوسائل الوقائية لحل المشكلات المختلفة للمؤسسة، و من هذا فالمؤسسة تتحكم في مركزها المالي و بالتالي تمكننا من تقدير إمكانياتها و قدرتها.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

يمكن إجراء التحليل المالي من حيث نطاقه على النحو التالي:⁽²⁾

(1) جميل أحمد توفيق، "أساسيات الإدارة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص. 79.

(2) حمزة شمخي و إبراهيم الجزراوي، "الإدارة و التحليل المالي"، دار الصفاء الاردن، 1998، ص. 48 - 50.

I- التحليل المالي على المستوى الوطني:

يقصد هذا النوع من التحليل المالي هو تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة، و تدخل ضمن عملية تقييم هذه الظواهر و العمليات المالية في مقاييس الاقتصاد ككل، و يعتبر التحليل المالي على المستوى القومي جزء من التحليل الاقتصادي و يدخل ضمن مجال الاقتصاد السياسي.

II- التحليل المالي على مستوى مؤسسة الأعمال:

يقصد به تقييم نشاط منشأة الأعمال سواء كانت تهدف على الربح أو إلى تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

* كما يمكن إجراء تحليل مالي من حيث شموليته على النحو التالي:

أ - التحليل المالي الشامل:

و يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال لمركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.

ب - التحليل المالي الجزئي:

يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم جزء معين من نشاط منشأة الأعمال خلال فترة زمنية معينة مثل تحليل رأس المال الثابت أو تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل أو تحليل القابلية الإدارية للمنشأة أو تحليل المخزون السلعي... الخ.

* كما يمكن إجراء تحليل مالي من حيث وقت (زمن) وقوعه على النحو التالي:

أ - التحليل المالي الخارجي:

و يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم جزء معين من نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما معا من خلال فترة زمنية ماضية مختارة، كأن تكون لفترة ثلاث سنوات مالية أو خمس سنوات مالية مختارة... الخ.

ب - التحليل المالي المستقبلي:

و يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية لاحقة مستقبلية، كأن تكون ثلاث سنوات أو خمس سنوات قادمة و ذلك بالاعتماد على البيانات و المعلومات التاريخية للمنشأة.

* كما أن إجراء التحليل المالي من حيث طبيعته يكون على النحو التالي:

أ - التحليل المالي الداخلي:

و يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال (المؤسسة) أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة داخل منشأة الأعمال.

ب - التحليل المالي الخارجي:

ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة من خارج المنشأة.

* كما يمكن إجراء التحليل المالي من حيث شكله على النحو التالي:

أ - التحليل العمودي (الرأسى):

و يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من خلال إيجاد العلاقة بين البنود أو الفقرات بجانب واحد فقط من قائمة النتيجة كأن يكون جانب النفقات أو جانب الإيرادات، وكذلك بالنسبة لقائمة المركز المالي من خلال إيجاد العلاقة بين البنود أو الفقرات بجانب واحد فقط من قائمة المركز المالي كأن يكون مصادر التمويل أو أوجه الاستخدام، أي بعبارة أخرى إيجاد الأهمية النسبية لمكونات بنود قائمة النتيجة و قائمة المركز المالي

ب - التحليل الأفقي:

و يقصد بهذا النوع في التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي معا خلال فترتين زمنيتين من خلال إيجاد العلاقة الأفقية بين بنود فقرات قائمة النتيجة أو قائمة المركز المالي و ذلك بهدف دراسة الاتجاهات و التغيرات في كل فقرة من فقرات قائمة النتيجة أو قائمة المركز المالي.

المبحث الثالث: دراسة و تحليل الميزانية المحاسبية

سننظر في هذا المبحث الى تعريف الميزانية المحاسبية, عناصرها ,ترتيبها وشكلها العام.

المطلب الأول: تعريف الميزانية المحاسبية

* التعريف الأول:

تعرف الميزانية المحاسبية كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين (شهر، فصل، سداسي، أو على الأقل مرة في كل سنة في نهاية الدورة المحاسبية) لمجموع ما تملكه المؤسسة من الأصول و لكل ما عليها من ديون (قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل) و الفرق بين ما تملكه من أموال و ما عليها من ديون تمثل ذمتها أو حالتها الصافية، أو بعبارة أخرى ما تملكه من أموال خاصة، و مجموع الأموال الخاصة و الديون المختلفة تمثل الخصوم و التي تساوي قيمة الأصول. (1)

* التعريف الثاني:

و يمكن تعريف الميزانية على أنها القائمة التي تظهر ممتلكات المشروع و التزاماته و في الجانب المقابل تظهر فيه خصوم المشروع و هذه القائمة تتساوى من حيث القيمة النقدية في الجانبين على اعتبار أن ممتلكات المشروع لا بد أن تساوي التزاماته سواء لصاحب المشروع أو الآخرين، ومنه تعتبر الميزانية جدول يبين عناصر الموجودات و المطالب في تاريخ معين. (2)

* التعريف الثالث:

يمكن تعريف الميزانية كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين على الأقل مرة في كل سنة في نهاية الدورة المحاسبية لمجموع ما تملكه المؤسسة من الأصول و لكل ما عليها من الديون (قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل)، و الفرق بين ما تملكه من أموال و ما عليها من ديون يمثل ذمتها أو حالتها الصافية أو بعبارة أخرى ما تملكه من أموال خاصة. (3)

* التعريف الرابع:

الميزانية عبارة عن جرد يتعلق بفترة معينة لكل ما للمؤسسة (أصول) لكل ما هو عليها من خصوم (ديون). إن الفرق بين ما هو لها وما هو عليها يظهر لنا ذمتها المالية أو الحالة الصافية (الأموال الخاصة). لكل ميزانية تاريخ و أي ميزانية بدون تاريخ لا معنى لها. (4)

(1) محمد بوتين، "المحاسبة العامة للمؤسسة"، د . م . ج، الجزائر، 1999، ص. 08.

(2) الأزهر قادري، " مبادئ المحاسبة العامة"، د . م . ج، الجزائر، 1988 ص . 10.

(3) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ص . 17.

(4) يحي سعيدي، محاضرات في التحليل المالي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007/2006.

المطلب الثاني: عناصر الميزانية المحاسبية و ترتيبها

أولاً: ترتيب عناصر الميزانية المحاسبية:

للميزانية المحاسبية عنصران أو جانبان هما الأصول و الخصوم، وكل واحد منهما له خاصيته و مبدأ ترتيب خاص به.

1) الأصول:

ترتب أصول الميزانية على درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى حالة نقود في النشاط العادي للمؤسسة فنجد الاستثمارات من المباني و الآلات لا يمكن أن تتحول إلى نقود إلا بعد عدة سنوات و عند انتهاء مدة استعمالها نحصل على قيمتها على شكل مجموع الاستهلاكات المتراكمة عند انتهاء حياتها و التي تستعمل بعد ذلك في شراء آلات و استثمارات جديدة.

بينما نجد المخزونان من المواد و اللوازم تستغرق أقل مدة من الاستثمارات لكي تتحول إلى نقود فهي تستغرق دورة استغلالية على الأكثر لكي تعطينا منتجات التي تباع و تصل إلى الحالة النقدية بعد ذلك و نجد مراكز الزبائن و أوراق التحصيل التي تعبر عن قيم تنتظر الدفع من طرف المتعاملين مع المؤسسة و هي أكثر سيولة، و في الأخير البنك و الصندوق اللذان يعبران عن السيولة الجاهزة و التي تستطيع التصرف فيها مباشرة.

2) الخصوم:

ترتب الخصوم تبعاً لدرجة استحقاقيتها المتزايدة، أي بدلالة الزمن الذي يبقى فيه عناصر الخصوم تحت تصرف المؤسسة، حيث تنعدم الاستحقاقية لرأس المال المؤسسة و مجموع احتياطاتها و علاوات الإصدار و تكون هذه الاستحقاقية في شروط معينة بالنسبة للمؤنونات على الأعباء و الخسائر و تكون مدة استحقاق المورد بالتدرج من الطويلة ، فالمتوسطة ثم القصيرة الأجل.⁽¹⁾

ثانياً : عناصر الميزانية المحاسبية :

سبقنا و أن قلنا أن الميزانية المحاسبية تنقسم إلى جانبين و هما الأصول و الخصوم.

I- عناصر الأصول:

تنقسم الأصول إلى ثلاث عناصر هي الاستثمارات و المخزونات و الحقوق.

1 - الاستثمارات:

هي عبارة عن الأصول الثابتة المادية و المعنوية التي اقتنتها المؤسسة أو قامت بتصنيعها بوسائلها الخاصة و ذلك لاستعمالها بصورة دائمة في عمليات المؤسسة و تنقسم الاستثمارات إلى استثمارات معنوية و استثمارات مادية.

أ - الاستثمارات المعنوية:

وهي عبارة عن الأصول الثابتة لا وجود مادي لها مثل المصاريف الإعدادية و القيم المعنوية كأموال التجارة و حقوق الملكية التجارية و الصناعية، و لكونها ضرورية لنشاط المؤسسة لذلك تقوم المؤسسة بشرائها.

(1) Ahmed Sadou , Comptabilité Général , Berti édition , Dely Ibrahim , Alger , p. 28.

المصاريف الإعدادية:

هي مصاريف (و ليست موجودات أو سلع) تقوم بها المؤسسة عند تكوينها أو عند الحصول على ممتلكاتها الدائمة الاستعمال، و هي ترتبط بالعمليات التي تحدد أو تؤثر على وجود و نشاط و تطور المؤسسة ، ولكن لا تتعلق بإنتاج سلع أو خدمات معينة (محددة)، و هي مصاريف غير مستمرة و لا يمكن أن تدخل ضمن المصاريف الاستغلالية العادية، بحيث يكون فوائدها أو أثارها تفوق الدورة التي صرفت فيها، و هذه المصاريف تستهلك أو تطفأ في مدة لا تتجاوز خمس سنوات.

ومن هذه المصاريف نجد:

- **مصاريف إنشاء المؤسسة:** و هي مصاريف الأعمال و البحوث و الدراسات و الاستثمار التي تتحملها المؤسسة عند انطلاقها أو توسيعها أو تجديدها.

- **شهرة المحل :** و هي قيمة العناصر المعنوية من المحل التجاري و تحتوي على الاسم التجاري ، العلامة الإنتاجية و الأشكال و الرسومات والأسماء... الخ، و هذه القيم تساهم في تطوير مقدره و نشاط المؤسسة و هي قيم ثابتة غير قابلة للإهلاك أو التناقص.

ب - الاستثمارات المادية:

هي عبارة عن استثمارات مادية ملموسة، أولها وجود مادي ملموس و مدة حياة إنتاجية محددة تجعلها قابلة للإهلاك، و هذه الاستثمارات تم شرائها أو إنتاجها من قبل المؤسسة من اجل استخدامها بصورة دائمة في نشاطات المؤسسة مهما كانت تجارية أو صناعية أو خدمية.

لذلك فالغرض من شرائها أو إنتاجها من طرف المؤسسة هو ليس بيعها و تتكون الاستثمارات المادية من الأراضي و تجهيزات إنتاج و اجتماعية و غيرها من الاستثمارات المادية.

*الأراضي:

تشمل الأراضي بما تحتها و ما فوقها من عمليات إصلاحية و سياج... الخ، و هذه الأراضي لا تخضع للإهلاك نظرا لطبيعتها إلا في الحالات التي تكون فيها الأراضي تحتوي على ثروات باطنية و مواد خام مستعملة في البناء.

*البناءات :

و تشمل مجموع المباني بمختلف أنواعها الصناعية و السكنية و كل ما يتصل بها من جدران و سقوف و إصلاحات... الخ، بالإضافة إلى مجموعة المنشآت التي تستعملها المؤسسة من حواجز للمياه و أراضي المطارات... الخ، و هذه العناصر تخضع لعملية اهتلاك طويلة قد تتراوح بين 20 و 40 سنة.

* المعدات و الأدوات :

و تشمل مجموع التجهيزات و المعدات المستعملة في نشاط المؤسسة من تحويل و إنتاج للمنتوجات المادية (أو توفير خدمات بواسطتها)، و تتراوح مدة استعمال هذه العناصر من 05 إلى 10 سنوات.

***معدات النقل:**

و هي مجموعة الوسائل و الآلات المستعملة للنقل (بري، بحري، حديدي، جوي) للأشخاص أو المواد بمختلف أنواعها، و تتراوح مدة استعمال وسائل النقل بين 04 و 05 سنوات أي بعد اهتلاك سنوي 20 % إلى 25 %.

*** معدات و أدوات المكتب :**

وتقتصر على مجموع الوسائل المستعملة في المكاتب من آلات كتابة ووسائل تصنيف بالإضافة إلى الطاولات و الكراسي و تهتك هذه الأشياء في 10 سنوات عادة.

*** الغلافات القابلة للاسترجاع:**

تتكون من مجموع الغلافات و الوسائل المستعملة كأوعية أو علب لتغليف المواد المباعة، و تسترجع من طرف المؤسسة (مثل صناديق المشروبات) و هي تهتك تبعاً لمدة استعمالها، أما الغلافات الأخرى التي تباع مع المواد التي تحتويها فهي تدخل ضمن عناصر المخزون كبضاعة.

2 - المخزونات:

هي جزء من الأصول المتداولة المشتراة من طرف المؤسسة من أجل البيع و هذا في المؤسسة التجارية أو من أجل التصنيع و هذا في المؤسسات الصناعية كما يشمل المخزون كل المنتجات الموجهة للاستهلاك الذاتي للمؤسسة، و تنقسم المخزونات إلى عدة عناصر و هذا حسب المخطط الوطني المحاسبي و يكون تقسيمها كما يلي:

*** البضاعة:**

و هي تشمل مجموع الأشياء و المواد واللوازم المشتراة من طرف المؤسسة بغرض بيعها على حالتها دون إجراء تغييرات عليها، و تدخلها ضمن الغلافات غير قابلة للاسترجاع (المباعه).

*** المواد و اللوازم :**

-المواد الأولية: و هي المواد الخام أو المحولة من قبل المحصل عليها من طرف المؤسسة بغرض توجيهها إلى التحويل و إعطاء إنتاج تام أو نصف تام أو جاري.

- المواد الاستهلاكية: و الأشياء و المواد التي قد تكون محولة جزئياً أو كلياً، تساهم في عملية معالجة أو تحويل أو إنتاج منتج معين بطريقة غير مباشرة .

***المنتجات نصف مصنعة :**

و هي المنتجات التي وصلت إلى مرحلة من التحويل لا يمكن أن تباع عليها، و إنما تنتظر عملية تحويل أخرى حتى تعطي منتوجاً تاماً قابلاً للبيع أو الاستعمال الداخلي .

***المنتجات قيد التنفيذ :**

و هي المنتجات التي مازالت تحت الانجاز و لم تصل إلى درجة تحويل محددة و هي في انتظار انتهاء التحويل قد تكون أقل من نصف المصنع أو أكثر منه تحويلاً، أي يمكن أن نحصل على إنتاج جاري في مرحلة الإنتاج نصف المصنع بعد هذه المرحلة، أي بصفة عامة انطلاق عملية الإنتاج إلى آخر مرحلة

من مراحل الحصول على إنتاج تام، وهناك أيضا الأعمال التي لم تنته عند إعداد الميزانية مثل الأعمال الجارية في المؤسسات الخدمية و مؤسسات البناء.

*المهمات و الفضلات:

و هي مجموعة البقايا الناتجة عن عملية تحويل أو معالجة المنتجات التامة أو النصف مصنعة، بحيث أن هذه العناصر ليست موجهة للاستعمال العادي بل سوف تصرف أو تستعمل حسب حاجة المؤسسة لها (و هي العنصر الوحيد من المخزونات الذي لا يمكن أن تكون له مؤونة تدني المخزون).

*المنتجات التامة:

و هي العناصر التي تمت عملية إنتاجها كليا وهي في انتظار البيع أو الاستعمال الداخلي في المؤسسة.

3- الحقوق:

تتكون من مجموعتين إحداهما يمكن تحقيقها أي تعتبر حقوق المؤسسة لدى الغير و الأخرى جاهزة يمكن التصرف فيها مباشرة.

أ - المدينون (القيم القابلة للتحقيق):

و هي مجموعة العناصر التي تمثل الأولى مع الثاني و تتمثل في:

أ-1 **سندات المساهمة:** و هي السندات التي تساهم بها المؤسسة في تكوين مؤسسة أخرى و تدخل في رأس مال المؤسسة الأخرى.

أ-2 **سندات التوظيف:** تعتبر كقروض موظفة لدى الغير.

و كلاهما تتحصل المؤسسة من ورائها على فوائد سنوية .

- **الزبائن:** هي حسابات الزبائن التي لم يسددوا نقدا مبالغ مشترياتهم من المؤسسة (المادية و المعنوية) و تشمل المبالغ المتعلقة (بفواتير المبيعات أو الخدمات المقدمة فعلا).

أ-3 **أوراق القبض:** و هي مجموعة الأوراق المالية التي تحصلت عليها المؤسسة من عملائها (مقابل مبيعاتها من شيكات و كمبيالات و أوراق). وهي ذات تاريخ استحقاق معين، مثله مثل تاريخ استحقاق الزبائن فهو لا يتعدى التسعين يوما في الحالات العادية.

أ-4 **حقوق أخرى:** و هناك مجموعة من الحقوق الأخرى مثل كفالات مدفوعة، تسبيقات مقدمة... الخ.

ب - القيم الجاهزة:

ب - 1 البنك و الحسابات المصرفية:

و تتكون من مجموع القيم الجاهزة في حسابات و ودائع المؤسسة في البنوك و الحسابات الجارية والبريدية.

ب - 2 الصندوق:

هذا المركز يحدد المبالغ النقدية الموجودة في صندوق أو صناديق المؤسسة و القابلة للتصرف في أي وقت.

II عناصر الخصوم:

تتكون الخصوم من الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة عند تأسيسها و الأخرى أثناء نشاطها سواء كانت ملك لها أو تحصلت عليها من الخارج، و كما سبقنا و أن قلنا أن الخصوم ترتب حسب درجة استحقاقيتها المتزايدة و هذا بدلالة الزمن .

أولاً: الأموال الخاصة:

و هي مجموع المبالغ التي وضعت تحت تصرف المؤسسة بصفة مستمرة من طرف الشركاء و هناك نوعان من لأموال الخاصة، أموال وضعت تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة و تتمثل في رأس المال الجماعي و أموال التي وضعت تحت تصرف المؤسسة بصورة مؤقتة فهي تمثل في نتيجة قيد التنفيذ.

1 - رأس المال الجماعي:

يمكن تعريف رأس المال كمجموع المبالغ الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المؤسسة من طرف المالكين أو الشركاء على شكل مساهمة نقدية أو مادية سواء عند إنشاء المؤسسة أو في حالة رفع رأس المال بعد ذلك، و رأس المال من جهة أخرى قابل للارتفاع بضم الاحتياطات أو النتائج كما أنه قابل للانخفاض بتسديد الأسهم أو عند الخسارة أحياناً.

2 - الاحتياطات :

تعبر عن الأموال المجمعة من طرف المؤسسة و هي جزء من أرباح المؤسسة المحققة و غير الموزعة، و هي تتمتع بعدم استحقاقية و منها عدة أنواع حسب الميكانيزمات القانونية و الضريبية و المحاسبية التي تسمح بتكوينها .

- احتياطات قانونية : تقدر بـ 05% من الأرباح في مؤسسات المساهمة و يجب أن تجمع حتى تصل إلى 10% من رأس مال الاسمي و هي غير قابلة للضم إلى رأس المال و كلها غير قابلة للاستحقاق و منها أنواع أخرى كأن تكون عقدية أو قد تنتج عن إعانة التجهيز و تكون اختيارية...الخ.

3 - المؤونات:

تنقسم إلى نوعين و هي جزء من الأموال المؤسسة توضع في حساب يجمد احتساباً لخسائر محتملة أو تحمل أعباء ممكنة في المستقبل التي يجب أن تكون في نفس السنة و منها أساساً:

* مؤونات الأعباء و الخسائر:

يقدر هذا النوع في آخر الدورة الاستغلالية و موجهة لتغطية الخسائر أو الأخطار و الأعباء الناتجة عن حوادث متوقعة أو معلومة خلال السنة تجعل هذه الخسائر محتملة و تكون ذات موضوع محدد، في حين قيمة هذه الخسائر غير محددة، و من هذه الخسائر و الأعباء:

❖ خسائر على القضايا و المنازعات مع المتعاملين مع المؤسسة.

❖ الضمانات الممنوحة للعملاء (الزبائن)

❖ المبالغ المحددة للتأمين الذاتي .

❖ الضرائب و الغرامات الإضافية.

* مؤونات الأعباء الموزعة على عدة سنوات:

تعبر عن الأعباء التي نظرا لطبيعتها وأهميتها لا يمكن تحميلها على دورة واحدة بل عدة دورات، وتحدد بمجرد ظهور علامات عن إمكانية وقوعها مثل توقع ترميم بناءات المؤسسة.

* مؤونات التقاعد الإجباري للأشخاص المشغلين:

تحدد في مؤسسات المساهمة التي توفر للمساهمين حق تقاعد إجباري على المؤسسة، بينما لا يظهر هذا الحساب في حالة المؤسسات التي توفر التقاعد لعمالها بواسطة مؤسسة أو هيئة مختصة منفصلة (هيئة تقاعد اجتماعية).⁽¹⁾

ثانيا: الديون

تعتبر الديون كل الممتلكات أو الخدمات التي تمنح للمؤسسة و التي تسدها من طرف المؤسسة عند انتهاء مدتها المحددة و هي تنقسم إلى:

■ أصول دائنة: يسجل في هذا الحساب أرصدة الموجودات التي تظهر دائنة في نهاية السنة و التي من المستوجب أن تكون مدينة.

■ دائنو الاستثمارات: و يضم هذا الحساب كل الديون التي اتفقت (تعاقدات) عليها المؤسسة من أجل تمويل استثماراتها.

■ دائنو المخزونات (ديون المخزونات): و هل كل الديون المتعلقة بالمخزونات.

■ محجوزات لدى الغير: و تضم المبالغ التي اقتطعتها المؤسسة بصفقتها وسيطا لصالح أطراف أخرى مثل: الضرائب على الأجور التي اقتطعتها المؤسسة من أجور العمال.

■ دائنو الشركاء و الشركات الخلفية: و يمثل هذا الحساب ديون المؤسسة اتجاه الشركاء و الشركات الخفية.

■ دائنو الاستغلال: و يسجل فيه ديون الاستغلال المترتبة عن النشاط العادي للمؤسسة التي سيتم دفعها.

■ تسبيقات تجارية: و يسجل للأموال التي تدفع للمؤسسة من طرف الزبائن، تسبيقات على تسليم المنتجات أو أداء الخدمات.

■ ديون مالية: و يضم هذا الحساب لكل الحسابات ديون المؤسسة ذات الطابع المالي.⁽²⁾

ثالثا: النتيجة:

تحدد النتيجة للدورة بالفرق بين عناصر الأصول و عناصر الخصوم للميزانية بحيث تنطلق المؤسسة في بداية الفترة بمجموعين متساويين للطرفين، و في حالة ارتفاع قسم الأصول عن الخصوم في نهاية الفترة فهذا يدل على أن هناك أصول إضافية تحققت بنفس الموارد الأولية، و لهذا فالفرق أو الإضافة في الأصول يعبر عنه بالأرباح فيسجل في الخصوم موجبا لتحقيق التوازن الجديد بين الطرفين، أو يسجل سالبا لإبقاء التوازن الأول على حاله.

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ص ص 17 - 24.

(2) صادق محمد بسام، "مقدمة في المحاسبة العامة"، د. م. ج، الجزائر، 1999، ص. 15.

و في حالة ارتفاع قسم الخصوم عن الأصول في نهاية الفترة فهذا يدل على أن هناك نقص في الأصول و هذا الفرق بين الأصول و الخصوم يدل على خسارة و بذلك فإن التسجيل يكون إما في جانب الخصوم سالبا أو في جانب الأصول موجبا.

* ملاحظة حول عناصر الأصول :

إن عناصر الأصول تكون خاضعة لمجموعة من الإجراءات نتيجة لنقص في الخدمة المتوقعة من أحد الأصول و التي يمكن التغلب عليها عن طريق الإصلاحات أو تغيير الإجراءات.

أ - الاهتلاكات (ح/29) :

هي عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول ناتج عن استعماله أو عن تطور التكنولوجيا أو آثار أخرى، و لصعوبة قياس هذا التناقص فإن الاهتلاك يتعلق عادة بتوزيعه على مدة حياة قيمة الأشياء القابلة للاهتلاك، و هذا التوزيع يأخذ شكل مخطط إهتلاكي، و يمكن حسابه بطرق مختلفة، و في الجزائر تطبق طريقة الاهتلاك الثابت أو الخطي، و يقدر بقسمة قيمة الاستثمار على عدد السنوات التي يمكن أن تستعمل فيها هذا الاستثمار، ويتميز الاهتلاك بميزتين:

- يسجل تناقص بعض الأصول الثابتة.

- غير قابل للاسترجاع.

تسجيل الاهتلاك سنويا إجباري و لو لم يكن النتائج أرباحا، و يكون طرحها من قيمة الاستثمارات المعنية و إضافتها ضمن الأعباء التي تحدد بواسطتها النتيجة السنوية.

الاهتلاك يظهر في الميزانية في جانب الأصول بإشارة سالبة و يطرح من القيمة الاسمية أو الابتدائية للأصل و لا تتغير قيمة الأصل الابتدائية بل تتراكم كل سنة و تظهر بقيمتها في الميزانية، و لكل أصل قابل للاهتلاك (الاستثمارات) يجب تحديد حساب له للاهتلاك.

ب - المؤونات لنقص عناصر الأصول (ح/39 - 49) :

هي النقص المحاسبي الملاحظ في أحد عناصر الأصول الناتج عن أسباب آثارها ليست قابلة للنفي (غير حقيقية الوقوع)، و نلاحظ أن المؤونات لنقص الأصول تكون محتملة أي يمكن أن تتحقق أو لا تتحقق و هي تكون لمجموع عناصر الأصول، فالاستثمارات بمختلف أنواعها الحقيقية و المعنوية القابلة للاهتلاك و غير المهتلكة و كذلك المخزونات المختلفة إلا عنصر النفايات و المهملات.

أم الحقوق فهي قابلة لنقص قيمتها بمختلف أنواعها باستثناء الصندوق و البنك.

و من شروط المؤونات:

1 - أن تكون أسباب انخفاض قيمة الأصل قد نشأت خلال نفس السنة.

2 - أن يكون وقوع هذا النقص محتملا.

3- أن يكون تقدير هذا النقص موضوعيا و يخضع لمبدأ الحذر، و هذه المؤونة تسجل في الجانب المدين من حسابات الاستغلال (ح /68) و في الجانب الدائن من حسابات الميزانية، حيث تمثل زيادة في أعباء الاستغلال و نقص في قيمة الأصول.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الشكل العام للميزانية المحاسبية

جدول رقم (01): جدول يمثل الشكل العام للميزانية المحاسبية

اسم الحساب	مبلغ إجمالي	اهتلاكات و مؤونات	مبلغ صافي	اسم الحساب	المبلغ
الاستثمارات				الأموال الخاصة	
مصاريف إعدادية				رأسمال الشركة	
قيم معنوية				الاحتياطات	
أراضي				مؤونة أعباء و خسائر	
تجهيزات إنتاج				مجموع الأموال الخاصة	
معدات و أدوات				الديون	
معدات نقل				ديون الاستثمار	
مجموع الاستثمارات				قروض مصرفية	
المخزونات				موردون	
بضاعة				أوراق الدفع	
مواد و لوازم				سلفات مصرفية	
منتجات تامة				مجموع الديون	
مجموع المخزونات				النتيجة	
الحقوق				نتيجة إجمالية	
سندات المساهمة				ضرائب على	

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص . 25- 28.

	الأرباح نتيجة صافية				كفالات مدفوعة العملاء أوراق القبض البنك الصندوق
					مجموع الحقوق
	مجموع الخصوم				مجموع الأصول

المصدر : ناصر دادي عدونو مرجع سبق ذكره، ص.28.

خلاصة :

من خلال معالجتنا لهذا الفصل اتضح لنا أن التحليل المالي من بين أهم التقنيات الضرورية لحل المشاكل المطروحة، كما

يعتبر وسيلة هامة لاتخاذ القرارات الصائبة، حيث تساهم الميزانية في التحليل المالي للمؤسسة، و قد يكون هذا التحليل

غير مجدي إذا ما كانت البيانات المستعملة فيه غير صحيحة جزئيا أو كليا، إذا القرارات الناتجة بعد التحليل المالي و

الدراسة سوف تكون خطرا على المؤسسة لذا لا بد من التأكد من صحتها من أجل التوصل إلى نسب و مؤشرات

التوازن المالي و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الميزانية المالية و تحليلها

بواسطة مؤشرات التوازن المالي

والنسب المالية

تمهيد:

تعتبر الوثائق المحاسبية المصدر الحقيقي للمعلومات التي يحتاجها المحلل المالي في عمله، إذ أن المؤسسة مطالبة بإعداد هذه الوثائق سواء بناء على النصوص القانونية أو متطلبات تفرضها المبادئ المحاسبية، و من أهم الوثائق المحاسبية و المالية نجد الميزانية المالية مع تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، الخزينة و النسب المالية، حيث يعطي لنا استخدام هذه المؤشرات مناهج جديدة في التحليل و ذلك بعيدا عن الطريقة الكلاسيكية المتمثلة في تحديد الحد الأدنى من التوازن المالي لتساوي الاستخدامات الثابتة مع الأموال الدائمة و الأصول المتداولة مع الديون القصيرة.

الفصل الثاني: الميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

المبحث الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية
سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الميزانية المالية وشكلها والميزانية المختصرة وتمثيلها بيانيا .

المطلب الأول: مفهوم الميزانية المالية وشكلها

أولاً: مفهوم الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعمل على إبراز نقاط الضعف و القوة في الهيكل المالي للمؤسسة، وتعتمد الميزانية المالية على عدة مبادئ:

- مبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة.
- مبدأ ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق المتزايدة.
- مبدأ تعديل القيم المحاسبية لحسابات الميزانية و ذلك لهدف تقريبها من قيمتها الحقيقية.⁽¹⁾

ثانياً : شكل الميزانية المالية: هناك شكلان للميزانية المالية، ميزانية مالية مختصرة و أخرى مفصلة

1- الميزانية المالية المختصرة:

جدول رقم(2): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبلغ	%	الخصوم	المبلغ	%
الأصول الثابتة			الأموال الدائمة		
قيم الاستغلال			الحالة الصافية		
القيم القابلة للتحصيل			الديون الطويلة و المتوسطة		
القيم الجاهزة			الديون القصيرة		
الأصول المتداولة					
المجموع		100 %	المجموع		100 %

المصدر : ناصر دادي عدون , مرجع سبق ذكره, ص.28.

(1) جروم لمن و آخرون، إستراتيجية التحليل المالي في إدارة المؤسسة العمومية، مذكرة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر جوان 2013، ص. 20.

الفصل الثاني: الميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

2 - الميزانية المالية المفصلة:

جدول رقم(3): الشكل العام للميزانية المالية المفصلة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>الأموال الدائمة:</u>		<u>الأصول الثابتة:</u>
	<u>الأموال الخاصة:</u>		<u>القيم الثابتة:</u>
	رأس مال الشركة		الاستثمارات
	فرق إعادة التقدير		قيم معنوية
	مؤونة الأعباء و الحسابات		قيم ثابتة
	<u>د.ط.م.أ:</u>		<u>قيم ثابتة أخرى:</u>
	ديون الاستثمارات		مخزون الأمان
	قروض مصرفية		سندات المساهمة
			كفالات مدفوعة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	<u>د.ق.أ:</u>		<u>الأصول المتداولة:</u>
	ديون الاستثمار		<u>قيم الاستغلال:</u>
	قروض مصرفية		بضائع
	موردون		مواد و لوازم
	أوراق الدفع		منتجات (تامة و 1/2 تامة)
	أرباح موزعة		<u>قيم قابلة للتحقيق:</u>
	ضرائب على الأرباح		تسيقات
			زبائن
			أوراق قبض
			<u>القيم الجاهزة:</u>
			البنك
			الحساب الجاري
			الصندوق
	مجموع د.ق.أ		مجموع الأصول المتداولة

مجموع الأصول	مجموع الخصوم
--------------	--------------

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص 38 . 39.

المطلب الثاني: تحويل عناصر الأصول والخصوم

أولاً: تحويل عناصر الأصول:

1- الأصول الثابتة:

وهي تشمل قسمين أساسيين: الاستثمارات و قيم أخرى لأكثر من سنة و في كلا الجزأين نجد ترتيب العناصر يخضع لدرجة السيولة المتزايدة حيث تكون القيم المعنوية و المادية ذات أطول مدة في قمة الميزانية، تليها الآلات و المعدات ثم القيم الثابتة الأخرى و هي تشمل:

أ - مخزون العمل:

و هو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق في الأسعار و الكميات خاصة، فهذا المخزون يبقى باستمرار في المؤسسة مدى السنوات لهذا يضم إلى القيم الثابتة.

ب - سندات المساهمة:

حسب طبيعة هذا العنصر الذي يعبر عن مساهمة في رأس مال مؤسسة أو مؤسسات أخرى، فإنه يبقى لدى الغير لمدة تزيد عن السنة.

ج - الكفالات المدفوعة :

يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات.

2 - الأصول المتداولة:

أ - المخزونات:

و هي أول مركز من الأصول المتداولة نظراً للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة و هي تزيد عن مدة الحقوق التي تأتي بعدها.

ب - الحقوق:

و هي مجموع العناصر أو القيم التي تنتج من تعامل المؤسسة مع الغير، بحيث هي حق لها عند الغير أو عندها و تنقسم إلى جزئين:

ب - 1 القيم غير الجاهزة أو القيم القابلة للتحقيق:

و تشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير من زبائن و سندات مساهمة و تسبيقات للغير و التي لا تتجاوز مدتها السنة بالترتيب التنازلي.

ب - 2 القيم الجاهزة:

و هي البنك و الصندوق و القيم الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة ولا تستدعي مدة لتحقيقها.

ثانيا: تحويل عناصر الخصوم

1 الأموال الدائمة:

ترتب هذه المجموعة حسب مدة الاستحقاق، فنجد الجزء الأول و هو مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، بالإضافة إلى الاحتياطات و النتائج قيد التخصيص و المؤونات غير المدفوعة بعد طرح الضريبة منها. أما الجزء الثاني و هو مجموعة الديون الطويلة أو المتوسطة الأجل من سنة واحدة إلى أكثر بمختلف أنواعها و حسابات الشركاء للمدى الطويل و ديون الاستثمار... الخ.

2 الديون القصيرة الأجل:

و هي القسم الثاني من الموارد، وتشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة و تشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع و التسبيقات، وجزء النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء وحسابات الشركاء ذات المدة القصيرة.

ملاحظات:

يمكن أن نستنتج عدة ملاحظات حول عملية تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية تتعلق ب:

أ المصاريف الإعدادية:

نظرا لطبيعتها كأعباء و ليست كموجودات مادية أو معنوية فإنها لا تعبر عن قيمة مالية حقيقية، لذا فهي لا تظهر في الميزانية المالية أو في القيم الحقيقية للميزانية.

ب - الديون المشكوك فيها:

تصبح محتملة الانخفاض بمقدار عدم تسديدها المحتمل و لهذا فتوضع لها مؤونة بمقدار عدم التسديد وتبقى في الأصول المتداولة إلا إذا كان هناك إشارة إلى ما يخالف ذلك.

ج - المؤونات على الأعباء و الخسائر:

إن هذه المؤونات التي حددت بشكل تقديري لتغطية خسائر توقعها احتمالي، فإن نهاية السنة المالية تحدد لها ثلاث حالات:

ج-1 الخسائر التي وقعت فعلا:

إذا تحققت الخسائر فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء في نفس السنة وبالتالي فسوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير في حدود لا تزيد عن السنة، إذن تعتبر دين على المؤسسة قصير المدة.

ج-2 الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا أو بعد مدى طويل:

إن مبلغ من الخسائر سوف تدفعها المؤسسة عند حدوث هذه الأخيرة أي بعد مدة معينة أكثر من سنة، لذا تعتبر دين طويل المدة.

ج-3 لا توجد خسائر:

و هي الحالة التي لا تقع فيها خسارة فإن مقدار المؤونة المخصص لها سوف لا يكون له معنى أو هدف مبرر لذا سوف يعود إلى أصله و هو ربح إجمالي قبل الضريبة، فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة و تكون غالبا نفس نسبة الضريبة على الأرباح.

3 - ديون الاستثمار:

إن الديون على الاستثمارات التي تدفع غالبا على عدة أقساط سنوية نظرا لطبيعة الاستثمارات أي مدة حياتها الطويلة، فإن هذا الحساب يبقى غالبا في المؤسسة لمدة تزيد عن السنة، و في كل سنة يطرح منه الدفعة التي تسدد في نفس السنة و بالتالي تضم إلى الديون القصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون طويلة الأجل.

4 - النتيجة السنوية:

بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الأرباح فإن مبلغ الضريبة يدفع خلال شهور على الأكثر، فيعتبر دين قصير الأجل على المؤسسة.

أما الجزء الثاني من النتيجة فيصبح ملكا للمؤسسة و يخضع للسياسة المتبعة من طرف مسيرها فيما يخص النتائج. و يمكن أن تأخذ النتيجة الصافية اتجاهين في توزيعها:

- جزء يوزع على العمال أو الشركاء.

- الجزء الباقي غير الموزع يدخل ضمن النتائج قيد التخصيص و قد يخصص مباشرة إلى الاحتياطات.

وكتيجة: النتيجة الصافية قبل اتخاذ قرار في تخصيصها أو توزيعها فإنها تدخل ضمن النتائج قيد التخصيص أو الاحتياطات لأنها ملك للمؤسسة. (1)

ملاحظة:

نظرا لطبيعة الضريبة على الأرباح و الزمن الذي تحسب فيه فإن المؤسسة تدفع هذه الضريبة على شكل تسبيقات تقديرية خلال السنة على أساس مبلغ الضريبة للسنوات السابقة.

المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة و تمثيلها بيانيا

أولا: الميزانية المالية المختصرة

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية للخصوم و السيولة للأصول، ويراعى في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل، و ممكن أن تستعمل الميزانية المختصرة بأحد الأشكال التالية:

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ص ص. 29 - 33.

الفصل الثاني: الميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

شكل رقم (1) اشكال الميزانية المختصرة

أموال دائمة	أصول ثابتة	أو	أموال خاصة	أصول ثابتة	أو	أموال خاصة
	مخزون			مخزون		أصول متداولة
ديون ق أ	ق غ ج		ديون ط أ	قيم جاهزة + قيم غير جاهزة		أموال أجنبية
	ق ج		د ق أ			

المصدر: ناصر دادي عدون، "مرجع سبق ذكره"، ص. 42.

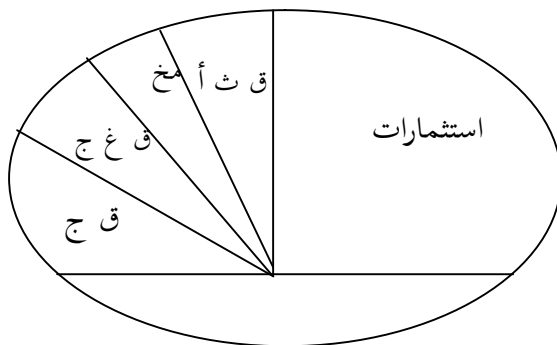
ثانيا: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة

إن عملية تمثيل الميزانية على أشكال هندسية يمكننا من الملاحظة السريعة على التطورات التي تطرأ على عناصرها لفترات متتالية، ومن الأشكال التي تمثل عليها الميزانية:

المستطيل و الدائرة و المثلث و المربع و أشكال أخرى.

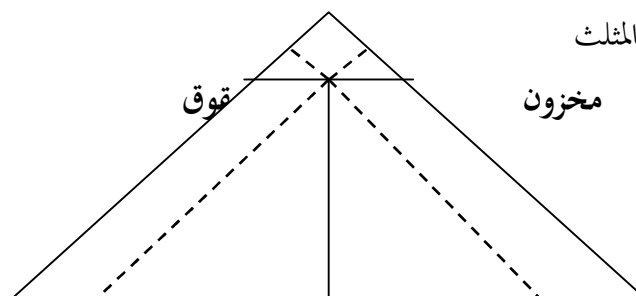
و هكذا كذلك بالنسبة لعناصر الخصوم .

شكل رقم (2): التمثيل بالدائرة



المصدر: ناصر دادي عدون، "مرجع سبق ذكره"، ص. 42.

شكل رقم (3): التمثيل بالمثلث



أصول ثابتة

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص. 42.

المبحث الثاني: التحليل بواسطة التوازنات المالية

تطرقنا في هذا المبحث الى قاعدة التوازن المالي, تعريف راس المال, الاحتياج في راس المال والخزينة.

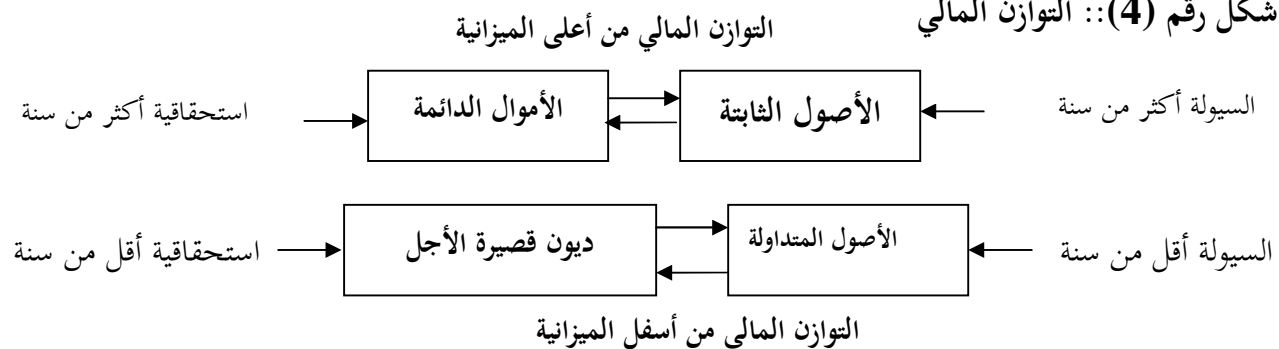
المطلب الأول: قاعدة التوازن المالي

يعرف التوازن المالي على أنه تناظر قيمي و زمني بين الموارد المالية للميزانية من جهة و استخداماتها من جهة أخرى, حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها كما تختلف عناصر الاستخدامات في مدة تحقيقها التي توافق درجة ثبوتها.

إن التوازن المالي ينتج عنه تناقض بين سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم, فمفهوم التوازن المالي يبرز في قدرة المؤسسة في الحفاظ على درجة السيولة الكافية واللازمة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية, لذلك فالمؤسسة تسعى دائما للتحكم في السيولة من أجل استمرارها في الوفاء بديونها.

فالقاعدة الأساسية للتوازن المالي تعرف بقاعدة التوازن المالي الأبدى, أي تقابل بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم, و بالتالي تظهر لنا مكونات الميزانية المالية في أربع كتل من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4): التوازن المالي



المصدر: يحي سعيدي, محاضرات في التحليل المالي, قسم العلوم التجارية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2007/2006.

لكي يتحقق التوازن المالي لا بد من توجيه الموارد المالية المتاحة التي تبقى للمؤسسة أكثر من سنة نحو تمويل الاستخدامات الدائمة, أي تلك العناصر من الأصول التي تتحول إلى سيولة بعد سنة و تخصص الموارد التي مدة استحقاقيتها لا تتعدى سنة لتمويل العناصر التي يمكن أن تتحول إلى سيولة خلال سنة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تعريف رأس المال العامل و أنواعه

أولاً: تعريف رأس المال العامل

تعريف 1: رأس المال العامل هو الفرق المحاسبي بين الموجودات (الأصول) و المطلوبات (الديون) المتداولة, فهو صافي أس خالي من أي التزام مستحق على إدارة المؤسسة, كما أنه ذلك الجزء الذي تم تمويله بمصادر طويلة الأجل في زيادة حد الأمان الذي يتمتعون به, إضافة إلى ما يقابل أو يساوي مطلوباتهم المستحقة في موجودات المؤسسة المتداولة, و عليه فإن توافره يعزز من دور الإدارة في السيولة.⁽²⁾

⁽¹⁾ Piere Conso, Farouk Hemisi, **Gestion Financière de L'entreprise**, Edition DUNOD, Paris, France 1998, P.199

⁽²⁾ حمزة محمود الزبيدي, التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل الوراق للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2000, ص. 118.

الفصل الثاني: الميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

تعريف 2: يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة و الالتزامات الجارية، و تتضمن الأصول المتداولة النقدية و أيضا تلك الأصول التي يتوقع أن تتحول إلى نقدية أو تستنفذ في العمليات العادية خلال دورة النشاط العادية أو خلال سنة، و تعبر الالتزامات الجارية عن تلك الالتزامات التي تستحق خلال دورة النشاط.⁽¹⁾

تعريف 3: رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة (الجارية) أو قصيرة الأجل و الخصوم المتداولة أو الجارية.⁽²⁾

ثانيا: أنواع رأس المال العامل

يأخذ رأس المال العامل أنواعا أساسية أهمها:⁽³⁾

1 – رأس المال العامل الدائم:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الدائم} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس المال العامل الدائم} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل} \end{aligned}$$

رأس المال العامل الدائم هو الأكثر استعمالا نتيجة للدور الذي يلعبه كهامش أمان

2 – رأس المال العامل الإجمالي (الخام):

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{الأصول المتداولة} \\ \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{قيم الاستغلال} + \text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة} \\ \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة} \end{aligned}$$

رأس المال العامل الإجمالي هو مجموع عناصر الأصول التي يكيف بها نشاط المؤسسة و التي تدور في مدة سنة أو أقل و يشمل حاصل رصيد الأصول المتداولة.

3 – رأس المال العامل الخاص:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الأجنبي} \end{aligned}$$

(1) أحمد نور، المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1987 ص. 176.

(2) كمال خليفة أبو زيد، دراسات في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص. 226.

(3) Pierre Conso, La Gestion Financière De L'entreprise, dunod, édition n 07, Paris France, 1985, P.180.

الفصل الثاني: الميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

رأس المال العامل الخاص هو عبارة عن المقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الاستثمارات الثابتة.

4 - رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي):

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

رأس المال العامل الخارجي هو مجموع الديون التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة.

المطلب الثالث: احتياجات رأس المال العامل و أهميته

أولاً: احتياجات رأس المال العامل:⁽¹⁾

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي مخزونات المدينون وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل المتجددة وهي ديون ممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، و يجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، وبعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها الاستغلالي عليها أن تغطي مخزوناتها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، و إذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة وحيدة و هي ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، نلاحظ أن القيم الجاهزة لا تعتبر من احتياجات الدورة و كذلك السلفات المصرفية و هي ديون سائلة مدتها قصيرة جدا فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقترض غالبا في آخر الدورة التمويلية و نحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

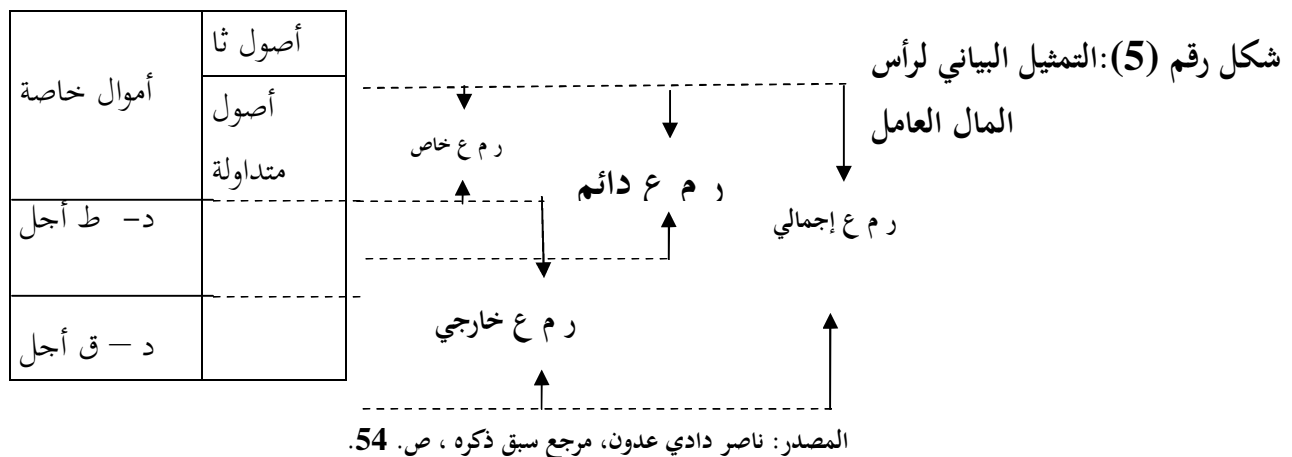
احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة) . (مجموع الديون قصيرة الأجل . السلفات المصرفية

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة . القيم الجاهزة) . (الديون قصيرة الأجل . السلفات المصرفية).

احتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل . الخزينة

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص. 50.

الفصل الثاني: الميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية



ثانيا: أهمية رأس المال العامل

إن لرأس المال العامل بمختلف أنواعه أهمية كبيرة للمحلل المالي حيث تتمثل في العناصر التالية: (1)

- يعتبر رأس المال العامل مؤشر من مؤشرات التوازن المالي.
- يشكل ضمان للسيولة، وبالتالي يتحكم في تحديد مستوى الخزينة.
- يعطينا قياسا إجماليا لهيكل الأصول و الخصوم في آخر الدورة، فتحديد مستوى رأس المال العامل يتطلب تحديد مستوى الخزينة ، أي المحافظة على الملائمة.
- هو هامش يستعمل لمواجهة صعوبات التسيير.
- يجنب المؤسسة الاختلال المالي دون التأثير بالتقلبات الموسمية.
- زيادة ثقة الموردين.

إن جل هذه الأهمية يمكن أن تتحقق لكن المشكلة في تحديد مستوى رأس المال العامل، لأن حجمه يكون أكبر كلما كانت الأخطار التي تؤثر على الأصول المتداولة أكبر، إذا فمن الصعوبة تحديد مستوى رأس المال العامل قبل دراسة ما يلي:

- التناسب بين القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة.
- دراسة سيولة المخزون.
- العلاقة بين الأموال الخاصة و الديون.

من هنا نلاحظ أن حجم رأس المال العامل يختلف باختلاف المؤسسات في نفس القطاع الاقتصادي ومن قطاع لآخر، فهو يكون أقل حجما في المؤسسات التجارية عنه في المؤسسات الاقتصادية الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى عن الثانية و قد يختلف في نفس الوقت و ذلك باختلاف الدورات الاستغلالية.

(1) لمين جروم و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

المطلب الرابع: مفهوم الخزينة و وضعيتها

أولاً: مفهوم الخزينة: (1)

يمكن تعريف الخزينة بأنها مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، و هي تمثل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع أن تنصرف فيه من مبالغ سائلة خلال دورة و تحسب بالعلاقة التالية:

{ الخزينة = القيم الجاهزة . السلفات المصرفية }، و قد تنتج من موارد إضافية دائمة و تحسب ب:

{ الخزينة = رأس المال العامل . احتياجات رأس المال العامل }، و هذه العلاقة تطابق الجمع بين الموارد الدائمة.

الخزينة = (الاحتياجات الدائمة + الموارد الدائمة) + (موارد الدورة - احتياجات الدورة) + (أموال دائمة - أموال ثابتة) - (الديون القصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

ثانياً: وضعية الخزينة

إن وضعية الخزينة تحدد وفق سياسة المؤسسة المالية في التسيير و ترتبط الخزينة برأس المال، و هناك ثلاث حالات لوضعية الخزينة وهي: (2)

1- الحالة الأولى: الخزينة موجبة أي: الخزينة < 0

احتياجات رأس المال العامل $>$ رأس المال العامل

وهذا يعني أن احتياجات رأس المال العامل أصغر من رأس المال العامل، فهنا وضعية المؤسسة حسنة، و لكن نلاحظ أن كمية من السيولة بقيت في خزينة المؤسسة ولم تستعمل ولذلك يجب أن تأخذ قرارات باستعمال تلك السيولة في استثمارات أخرى.

2 - الحالة الثانية: الخزينة = 0 أي

احتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل

وفي هذه الحالة المؤسسة تعمل على مطابقة السيولة المتوفرة لديها و تعتبر هذه الوضعية مثالية بالنسبة للمؤسسة، وبالتالي فإن التوازن المالي يتحقق لما تكون الخزينة معدومة.

3 - الحالة الثالثة: الخزينة سالبة: أي الخزينة > 0

احتياجات رأس المال العامل $<$ رأس المال العامل

في هذه الحالة تكون الخزينة في حالة عجز و يجب تغطيته بتمويل خارجي (قروض بنكية) و إما توسيع رأس المال أي الزيادة في الأموال الدائمة.

(1) حمداس هلال وزملائه، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة ليل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر 2014، ص. 50.

(2) حمداس هلال وزملائه، المرجع السابق، ص ص 52. 53.

المبحث الثالث: دراسة الهيكلية المالية بواسطة النسب المالية

سنتطرق في هذا المبحث الى تعريف النسب المالية ,انواعها حدود استخدامها.

المطلب الأول: تعريف النسب المالية

التعريف الأول: النسب المالية هي العلاقة بين قيمتين متجانستين و المتمثلة في إحدى الكتل الكبرى للميزانية، إن هذه النسب يمكن التعبير عنها على شكل كسر أو نسب مئوية. (1)

التعريف الثاني: تعرف النسب المئوية على أنها تلك العلاقة المعبر عنها بين مؤشرين، و النسب هي حاصل قسمة مقدارين، فهي إذا تستعمل في المقارنة بين معطيات عديدة. (2)

التعريف الثالث: تعتبر محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للمؤسسة، لدى فإنها تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف المؤسسة. (3)

التعريف الرابع: يعرفها البنك الفرنسي (جويلية 1974) كما يلي:

إن أبسط تعريف للنسب هو العلاقة التي تربط بين مقدارين يمثل أحدهما المقام و الآخر البسط، و قد يمثلان هذين المقدارين معطيات خام، حسابات الميزانية والتسيير، رأس المال العامل، القيمة المضافة... الخ والتي يمكن أن تكون معرفة بحسابات أقل أو أكثر تعقيدا. (4)

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية

هناك أربعة أنواع من النسب المالية سنتطرق إليها بشيء من التفصيل في هذا المطلب.

1/ نسب الهيكلية: هي عبارة عن مجموع النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك لتقدير توازنها، أي هي تقدم صورة واضحة حول الهيكلية المالية في زمن معين، فهي تبين العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و عناصر الخصوم، و حسب عناصر الميزانية يمكننا استنتاج ثلاثة أنواع من نسب الهيكلية تتمثل في: (5)

أ- **نسب هيكلية الأصول:** إن النسب المستخدمة توضح بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لمجموع الأصول و نستخلص ما يلي:

- نسبة الأصول الثابتة = (إجمالي الأصول الثابتة / مجموع الأصول) x 100.

- نسبة الأصول المتداولة = (إجمالي الأصول المتداولة / مجموع الأصول) x 100.

- نسبة القيم القابلة للتحقيق = (إجمالي القيم القابلة للتحقيق / مجموع الأصول) x 100.

- نسبة القيم الجاهزة = (إجمالي القيم الجاهزة / مجموع الأصول) x 100.

(1) Patrice Vizzavona, **Gestion Financière**, Berti édition, n 08, Paris , France 1992, P. 51.

(2) Piere Conso, **La Gestion Financière L'entreprise**, op .cit. Paris , France P.180.

(3) منير صالح هنيدي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص.43.

(4) George Depallens , **Gestion Financière L'entreprise** , 8^{eme} édition , Paris , France , P. 231.

(5) Piere Conso, **La Gestion Financière L'entreprise**, op .cit ,Paris , France, P. 182.

الفصل الثاني: الميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

إن هذه النسب تسمح لنا بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة كما تمنح لنا صورة عن إمكانية المؤسسة في عملية تغيير هيكلتها حتى تصبح تتماشى و الهيكلة المثلى.

ب - نسب هيكله الخصوم: تمثل هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة أو تبين وزن كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- نسبة الأموال الخاصة = (إجمالي الأموال الخاصة / مجموع الخصوم) $\times 100$.
- نسبة الديون الطويلة الأجل = (إجمالي الديون الطويلة الأجل / مجموع الخصوم) $\times 100$.
- نسبة الديون القصيرة الأجل = (إجمالي الديون القصيرة الأجل / مجموع الخصوم) $\times 100$.

الفصل الثاني: الميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

ج - النسب العامة: تكمن أهمية هذه النسب في إظهار أهمية وتطور رأس المال العامل وتوضح التمويل، أي التي تستخدمها المؤسسة، و سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4) : النسب العامة

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص. 43.

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	هذه النسبة تقيس مدى تمويل الاستعمالات بالموارد المستقرة قيمة هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من الواحد لكي تحقق المؤسسة هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل الصافي
نسبة التمويل الذاتي	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	هذه النسبة تبرز مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، عادة ما تكون هذه النسبة أقل من الواحد
نسبة الاستقلالية المالية (المديونية)	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	هذه النسبة محصورة بين (1 و 2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، مما يجعل لها القدرة الكافية للتسديد أو الاقتراض ، أما إذا كانت عند الواحد (1) أو أقل منه فهذا يعني تساوي الطرفين و يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية (إلا في حالات إعطائها لضمانات أخرى).
نسبة قابلية السداد	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	هذه النسبة تسمح بمقارنة ديون المؤسسة مع أصولها، كلما كانت هذه أقل من الواحد كلما كان هذا في صالح المؤسسة، أي يشكل ضمان كبير للمقرضين، الحالة المثلى هي (0.5).

2 - نسب السيولة:

هذه النسب تسمح بمقارنة عناصر الأصول المتداولة و عناصر الديون قصيرة الأجل أي التقارب بين السيولة و استحقاقها كما توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها و تتمثل هذه النسب في:

جدول رقم (5): نسب السيولة

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة سيولة الأصول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$	تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، كلما كانت هذه النسبة أكبر من (0.5) فهذا يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، و هذه الحالة جيدة للمؤسسة لأن حركة الأصول المتداولة سريعة و تحقق أرباحا و هذا ما يميز المؤسسات التجارية، أما إذا كانت في حدود (0.5) فتدل على ارتفاع الاستثمارات خاصة عند حداثة أصول المؤسسة.
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$	تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل، إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد هذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على التسديد، أما إذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني حالة التوازن، أما إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن رأس المال العامل سالب.
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$	تعرف هذه النسبة بنسبة الخزينة، تبين هذه النسبة مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة و القيم القابلة للتحقيق، الحالة المثلى محصورة ما بين (0.3) و (0.5).
نسبة السيولة الآنية (الفورية أو الحالية)	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$	تسمح لنا بالمقارنة ما بين الأموال التي تحت تصرف المؤسسة و الديون القصيرة الأجل، فهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية أو السريعة، الحالة المثلى ما بين (0.2) و (0.3).

3 - نسب المردودية:

هذه النسب تسمح بمقارنة نتيجة ما بالوسائل المستعملة لبلوغها أو تقيس لنا العائد من استخدام الموجودات لدى المؤسسة، و عموما هناك عدد هائل من النسب يستخدمها المحلل المالي لمعرفة المردودية بمختلف أنواعها و هي: (1)

أ - **نسب المردودية المالية:** هي مجموعة من النسب التي تعبر عن طاقة المؤسسة لإيجاد أموال لضمان عملية تحديد التجهيزات المتعلقة بالإنتاج و من ثم تطوير و تحسين نشاطها.

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأموال الخاصة}}$$

تقيس لنا هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة و تبين فعالية المؤسسة في استخدامها لهذه الأموال، إضافة إلى ذلك هناك نسب أخرى من بينها:

$$\text{نسبة المردودية الإجمالية للأموال الدائمة} = \frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{مجموع الأموال الدائمة}}$$

ب - **نسب المردودية الاقتصادية:** تقيس لنا مردودية كل موارد المستثمرة في المؤسسة و نستخلص منها مايلي:

$$\begin{aligned} \text{نسبة المردودية الاقتصادية} &= \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} \\ \text{نسبة مردودية رأس المال} &= \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}} \\ \text{نسبة المردودية الاقتصادية} &= \frac{\text{طاقة التمويل الذاتي}}{\text{مجموع الأصول}} \end{aligned}$$

نسبة مردودية رأس المال تسمح بمقارنة رقم الأعمال بأصول الميزانية و تعبر عن سرعة دوران رقم الأعمال، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما أثبتت هذه الحالة أن المردودية جيدة.

ج - **نسبة المردودية التجارية:** هذه النسبة تسمح بالتقييم الخاص بنشاط المؤسسة و نستخلص منها نسبة تتجسد فيها المقارنة ما بين النتيجة و رقم الأعمال.

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة المحققة}}{\text{رقم الأعمال}}$$

(1) Brahim Sansari, Analyse Financier, Maison Chihab, Bab El Oued .Alger , 1996, P. 46.

الفصل الثاني: الميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

- 4 - **نسب النشاط:** نسب النشاط تقدم لنا مؤشرات ديناميكية تعتمد على المعلومات غير الساكنة لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني في تحليل الميزانية و هناك عدة نسب و هي:
- أ - **نسبة مدة دوران المخزونات:** تقيس مدة تصريف المخزونات باختلاف أنواعها حيث تدل على مدى تحكم المؤسسة في تسيير مخزونها.

$$\begin{aligned} \text{نسبة مدة دوران المخزونات} &= (\text{المخزون الوسطي للسلع} / \text{تكلفة السلعة المباعة}) \times 360 \\ \text{معدل الدوران} &= \text{تكلفة شراء البضاعة المباعة} / \text{المخزون الوسطي} \\ \text{مدة التخزين} &= (1 / \text{معدل الدوران}) \times 360 \\ \text{المخزون الوسطي} &= (\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) / 2 \end{aligned}$$

- ب - **نسبة مدة تسديد القروض للزبائن:** توضح لنا هذه النسبة السياسة التجارية المنتهجة من طرف المؤسسة اتجاه زبائنها.

$$\text{نسبة مدة تسديد القروض للزبائن} = [(\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{رقم الأعمال}] \times 360$$

- تقيس لنا المدة المتوسطة بالأيام أو بالأشهر القرض الممنوح من المؤسسة لزبائنها ، نلاحظ أن المؤسسة عليها أن تحاول الاستفادة أكثر بالأخذ بعين الاعتبار أهداف التوسع في السوق و المحافظة على الزبائن و تلبية رغباتهم.
- ج - **نسبة مدة قروض الموردين:** تقيس لنا المدة المتوسطة بالأيام و الأشهر القروض الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين (تسديد هذه القروض).

$$\text{نسبة مدة تسديد قروض الموردين} = [(\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}) / \text{المشتريات}] \times 360$$

المطلب الثالث: حدود استخدام النسب المالية⁽¹⁾

- 1 - في حالة دخول الشركة في نشاطات مختلفة فإن القوائم المالية توضح المركز المالي و نتائج الأعمال للشركة ككل، و النسب هنا سوف تكون مضللة خاصة عند مقارنة نسب الشركة بنسب الصناعة في الوقت الذي تنتمي هذه الأنشطة المتعددة إلى صناعات مختلفة فعلى أي منها تتم المقارنة.
- 2 - حتى نسب الصناعة المحسوبة نفسها تحتوي على بيانات و معلومات تم إعدادها طبقا لمعايير محاسبية مختلفة، فهناك مثلا شركة تستخدم **LIFO** و أخرى تستخدم طريقة **FIFO** إلى غير ذلك من معايير المحاسبة البديلة.
- 3 - قد تكون نسب الصناعات قد تم إعدادها من عينات لا تمثل الصناعة تمثيلا صادقا.

(1) خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الميرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص.ص 91. 92.

الفصل الثاني: الميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

- 4 - نسب متوسط الصناعة التي تتم المقارنة بها قد لا تصلح هدفا للشركات التي تنتمي لهذه الصناعة.
- 5 - موسمية النشاط قد تؤثر على النسب المالية المستخرجة و خاصة إذا كانت السنة المالية التي تعد عنها القوائم المالية لا تنطبق مع طول دورة التشغيل التي تخص الشركة.
- 6 - تحمل النسب المحاسبية أشد التغيرات في المستوى العام للأسعار على المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني: الميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

خلاصة :

من خلال ما سبق يتضح لنا أن التشخيص المالي وسيلة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة للتعرف على نقاط القوة والضعف بها ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة و التقليل من المخاطر المحتملة و غير المحتملة مستقبليا، إذ تقع المسؤولية على المدير و القائمين على الدراسة و التحليل داخل المؤسسة بالاعتماد على بيانات صحيحة مبنية على أسس سليمة و منطقية حتى يكون بأثير القرارات المالية فيما بعد إيجابيا على المركز المالي في المؤسسة و بالتالي على دراسة نشاط المؤسسة ومردوديتها و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث دراسة

نشاط و مردودية

المؤسسة

تمهيد:

لقد قمنا بدراسة القسم الأول من التحليل المالي و هو تحليل الوضعية المالية باستعمال الميزانية المالية (مؤشرات التوازن المالي ، النسب المالية)، لكن هذا لا يكفي لمعرفة مدى حركة نشاط المؤسسة، لذا سوف نقوم بدراسة الوضعية المالية و تحليلها بواسطة جدول حسابات النتائج و بعض المؤشرات المرتبطة به و منه سنتناول في هذا الفصل دراسة النشاط المالي و مردودية المؤسسة و سنتطرق إلى تعريف جدول حسابات النتائج و العناصر المكونة له و تحليل النتائج ثم نستعرض مفهوم التمويل الذاتي و أهميته مع ذكر خصائص و مزايا التمويل الذاتي و مصادره، و في الأخير نستعرض مفهوم المردودية و مكوناتها مع ذكر أنواعها بالإضافة إلى مفهوم التدفق النقدي و أنواعه .

المبحث الأول: دراسة جدول حسابات النتائج

سنترك في هذا المبحث الى تعريف جدول حسابات النتائج ,العناصر المكونة له وتحليل نتائجه.

المطلب الأول:تعريف جدول حسابات النتائج

تعريف 01: هو جدول يظهر مستويات مختلفة من النتائج وهو وثيقة تبين النشاطات الصناعية و التجارية للمؤسسة موضحة العمليات المرتبطة بالاستغلال العادي و غير العادي للمؤسسة.(1)

تعريف 02: هو عبارة عن جدول يشمل ثلاثة أصناف من حسابات التسيير الصنفين (6) و (7) وحسابات النتائج الصنف (8) و قد تم تحديد شكله الجديد لإظهار الأصناف السابقة، و هذا الجدول يعوض حسابي الاستغلال و الأرباح و الخسائر في المخطط العام القديم، و يعتبر وسيلة جد مفيدة لتحديد المجاميع الاقتصادية على مستوى المحاسبة الوطنية و لذلك لتناسب المفاهيم المستعملة في التسيير و المقدمة في المخطط المحاسبي الوطني مع المفاهيم المستعملة في المحاسبة الوطنية، و هذه العناصر هي الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، النتيجة خارج الاستغلال ، نتيجة الدورة المالية.(2)

المطلب الثاني: العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يتكون جدول حسابات النتائج من العناصر التالية:(3)

أولاً: أعباء الدورة و تتكون من:

- 1 - كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي و اليومي للمؤسسة، أي استهلاك البضائع و المواد الأولية و السلع و الخدمات المستعملة في دورة الإنتاج.
 - 2- مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب و رسوم ومصاريف المستخدمين و المصاريف المالية.
 - 3 - المصاريف المخصصة للإهلاك و المؤونات.
 - 4 - كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال غير العادي للمؤسسة مثل الحقوق على الزبائن غير القابلة للتحصيل، أو الأعباء على الدورات السابقة.
- ثانياً:**منتوجات الدورة و تتكون من:

- 1 - منتوجات الاستغلال مثل مبيعات البضائع في المؤسسة التجارية أو المختلطة و الإنتاج المباع في المؤسسات الصناعية أو المختلطة.
- 2 - منتوجات خارج الاستغلال وتتكون من منتوجات استثنائية من عملية التسيير للدورة أو الدورات السابقة، و كذلك منتوجات بيع عناصر الأصول.

(1) بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، دار هومة، الجزائر، 1997، ص. 98.

(2) ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص. 74.

(3) ناصر دادي عدون مرجع سبق ذكره ، ص ص. 75 - 77.

المطلب الثالث: تحليل النتائج

و تشمل مجموع النتائج الوسطية التي يعطيها الجدول و كيفية توزيعها إلى أن نصل إلى النتيجة السنوية الصافية و هي على التوالي:⁽¹⁾

1. الهامش الإجمالي:

هو الفرق بين المبيعات من البضاعة و تكاليف شرائها حيث يكون البيع للمواد على حالتها التي اشترت عليها دون إجراء تغييرات على طبيعتها، و يكون هذا الحساب في المؤسسات التجارية أو القسم التجاري من المؤسسة المختلطة (تجارية و صناعية).

أ - الهامش الإجمالي و تسيير المؤسسة:

يعتبر الهامش الإجمالي الذي ينتج أساسا في النشاط العادي للمؤسسة التجارية ذو أهمية بالغة في تسييرها لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة ، و نظرا لما له من معنى أكثر من رقم الأعمال لأنه يشمل كل من الأرباح و تكاليف الشراء، أما الهامش الإجمالي فهو الصافي بعد طرح تكلفة الشراء للمواد المباعة التي تمثل أكبر عنصر تكلفة في المؤسسة التجارية و تتعلق بما النتيجة النهائية، و عليه تبرز أهميته فيما يلي:

❖ يعتبر الهامش الإجمالي مصدرا لإبراز أرباح المؤسسة.

❖ يستخدم لقياس مردودية نشاط المؤسسة التجاري بمقارنة الهامش الإجمالي الحالي بالهامش الإجمالي لسنوات سابقة لنفس المؤسسة أو مع مؤسسات أخرى.

❖ يسمح بالتعرف على مواطن القوة و الضعف في سياسات القسم التجاري .

❖ يستعمل كأساس للتقديرات المستقبلية في حالة استعمال طريقة التسيير التقديري.

2 القيمة المضافة:

يقصد بالقيمة المضافة الثروة الإضافية المحققة في المؤسسة باستخدام مواد ولوازم و خدمات الغير بالإضافة إلى مواد ووسائل المؤسسة، و هي عبارة عن الفرق بين الإنتاج و الاستهلاكات من المواد واللوازم والخدمات المستخدمة للحصول على ذلك المنتج.

تكون القيمة المضافة في المؤسسة التجارية مساوية إلى الفرق بين الهامش الإجمالي و اللوازم و الخدمات المستهلكة، أما في المؤسسات الصناعية أو الإنتاجية فتساوي إلى الفرق بين الإنتاج المباع و الإنتاج المخزن و إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة و تحويل تكاليف الإنتاج (ح/75) و أداءات مقدمة متممة (ح/74) من جهة و الحسابين للاستهلاك من المواد و اللوازم و الخدمات من جهة ثانية.

(1) ناصر داداي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 75 - 77.

أهمية القيمة المضافة: تستعمل القيمة المضافة في:

أ - كمقياس لحجم المؤسسة:

إن حجم المؤسسة يمكن أن يقاس بعدة مؤشرات منها رقم الأعمال و عدد العمال و النتيجة، ولكن أحسن المؤشرات لهذا الحجم هو القيمة المضافة، إذ تشمل جميع المؤشرات الأخرى، كما أنها تقيس مساهمة المؤسسة في الإنتاج الوطني الإجمالي، و تزداد أهميتها على المستوى بارتفاع هذه القيمة.

ب - كمقياس لدرجة التكامل العمودي للمؤسسة:

إن النسبة (القيمة المضافة / الإنتاج) تعطينا درجة التكامل الاقتصادي لها وكلما اقتربت هذه النسبة من الواحد (1) فإن المؤسسة أكثر تكاملاً.

ج - قياس تطور قدرة المؤسسة:

و ذلك باستعمال نسبة (القيمة المضافة على الإنتاج) لسنوات متتالية و نتيجة هذه النسبة تبين التطور في الناحية الإيجابية إذا ارتفعت أو في الناحية السلبية إذا انخفضت.

د - البنية الداخلية للمؤسسة:

تحلل مكونات القيمة المضافة بواسطة النسب المتعلقة بالعناصر التي تتوزع عليها القيمة المضافة، وهي مصاريف المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المصاريف المالية.

3 - نتيجة الاستغلال و النتيجة خارج الاستغلال:

أ - نتيجة الاستغلال:

تعني النتيجة المتأتية من النشاط الأصلي للمؤسسة سواء كان تجارياً أو صناعياً، وهي الفرق بين إيرادات الاستغلال و أعباء الاستغلال مضافاً إلى هذا الفرق مبلغ القيمة المضافة.

ب - نتيجة خارج الاستغلال:

تحدد لنا نتيجة النشاط الاستثنائي للمؤسسة و الناتجة عن الفرق بين الإيرادات خارج الاستغلال و بين التكاليف خارج الاستغلال.⁽¹⁾

4 - نتيجة الدورة الإجمالية و النتيجة الصافية:

بجمع النتيجة السابقة نحصل على النتيجة الإجمالية للسنة أو الدورة المالية و بعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة الصافية للدورة الاستغلالية.⁽²⁾

(1) شهابكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي، د . م . ج، الجزائر، 1999، ص. 250.

(2) ناصر دادي عدون، _ مرجع سبق ذكره، ص. 83.

جدول رقم(6): الشكل العام لجدول حسابات النتائج

دائن	مدین	اسم الحساب	ر ح
		مبيعات بضائع	70
		بضاعة مستهلكة	60
		الهامش الإجمالي	80
		الهامش الإجمالي	80
		إنتاج مباع	71
		إنتاج مخزن	72
		إنتاج المؤسسة لنفسها	73
		خدمات مقدمة	74
		تحويل تكاليف الإنتاج	75
		مواد ولوازم مستهلكة	61
		خدمات	62
		القيمة المضافة	81
		القيمة المضافة	81
		إيرادات متنوعة	77
		تحويل أعباء الاستغلال	78
		مصاريف المستخدمين	63
		ضرائب و رسوم	64
		مصاريف مالية	65
		مصاريف متنوعة	66
		مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	68
		نتيجة الاستغلال	83
		إيرادات خارج الاستغلال	79
		أعباء خارج الاستغلال	69

		نتيجة خارج الاستغلال	84
		النتيجة الإجمالية	880
		ضرائب على الأرباح	889
		نتيجة السنة المالية	88

المصدر : المخطط الوطني المحاسبي .

المبحث الثاني: دراسة التمويل الذاتي

سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم التمويل الذاتي واهميته , خصائصه ومزاياه.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الذاتي و أهميته

أولاً: مفهوم التمويل الذاتي:⁽¹⁾

التمويل الذاتي هو عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها و يمكن حساب التمويل الذاتي للمؤسسة بجمع الاهتلاكات السنوية و المؤونات التي تقوم بها المؤسسة على سبيل الاحتياط و الأرباح المحققة سنويا بعد أن تطرح منها الضرائب و الأرباح الموزعة. وإذا كان التمويل الذاتي في الحقيقة يبين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات بالاستغناء عن اللجوء إلى القروض البنكية، فإن هذا المفهوم يهم البنك كثيرا عند الإقدام على هذا النوع من التمويل باعتبار أن قدرة المؤسسة على تسديد هذا القرض عند حلول آجال الاستحقاق إنما يعتمد إلى حد بعيد على قدرتها على تحقيق أرباح بالمفهوم الواسع، و من خلال التعريف السابق يمكن إعطاء صيغة للتمويل الذاتي وهي:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{الاهتلاكات} + \text{المؤونات} + \text{الأرباح غير الموزعة (الاحتياطات)}$$

ثانياً: أهمية التمويل الذاتي:⁽²⁾

إن للتمويل الذاتي أهمية كبيرة إذ أن المؤسسة تحتاج باستمرار إلى موارد إضافية لتمويل استثماراتها وتطويرها، فالتمويل الذاتي بالإضافة إلى مساهمته في تمويل بعض الاستثمارات فإنه يمكن المؤسسة من دفع فوائد السندات كما تساهم قدرة التمويل الذاتي في تحليل الوضعية المالية بمقارنته مع القيم الثابتة واحتياجات رأس المال العامل.

(1) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، د.م. ج، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005، ص. 151.

(2) J. Y. Eglem-A-Philip. Cetc. Raulet, **Analyse Comptable et Financière**, Dunod, 5eme édition, Paris, France 1993, P.110.

المطلب الثاني: خصائص و مزايا التمويل الذاتي

أولاً: خصائص التمويل الذاتي⁽¹⁾

- التمويل الذاتي وسيلة لتقييم مردودية المؤسسة
- الفرق بين مدخولات ومروجات الخزينة لمدة معطاة داخل المؤسسة.
- تمويل الاستثمارات من الأرباح المحققة.
- يعطي الإدارة حرية الحركة و شبه الاستقبال الكلي عن الملاك و الغير.
- يدعم المركز المالي و يجنب المؤسسة التقلبات الموسمية و العشوائية.

ثانياً: مزايا التمويل الذاتي

يعتبر المصدر الأول لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكلفة ممكنة، فلا يحتمل المشروع في سبيل زيادة طاقة أي أعباء، ما دامت ادخاراته هي التي تستخدم لتمويل استثماراته و هذا يؤدي تقريبا إلى انعدام الخطر في حالة ما إذا لم يحقق الاستثمار الجديد نتائج مرغوب فيها .

يعطي أيضا للمشروع الحرية في اختيار نوعية الاستثمار.

المبحث الثالث: دراسة المردودية و التدفق النقدي

المطلب الأول: مفهوم المردودية و مكوناتها

أولاً: مفهوم المردودية⁽²⁾

المردودية هي عبارة عن العلاقة الموجودة بين النتائج المحصل عليها و الوسائل التي استخدمت في النتائج و تقييم المؤسسة للمردودية يقوم على أساس حساب تلك النتائج و المدة المعينة بالنسبة لعملية إنتاجية هي مقارنة النتائج المحصل عليها في المخطط الاقتصادي بالمواد المتوفرة في نفس المخطط عند تحقيق المؤسسة لعمليات بيع المنتجات كما يمكن القول أن المردودية مقياس نقدي يقيس الفعالية التجارية و الاقتصادية وهذا ما يوضح الإمكانيات المالية و المادية المتوفرة و المستعملة، وبصفة عامة فإن مفهوم المردودية يتلخص فيما يلي: المردودية هي عبارة عن النتيجة التي تكتسب من أصل اقتصادي سواء عند عملية تحويل الإنتاج أو عند عملية التبادل، و تتمثل المردودية في العلاقة الموجودة بين النتيجة المتحصل عليها و الإمكانيات المادية المتاحة للوصول إلى هذه النتيجة، و تقاس المردودية للمؤسسة بمدى قدرتها على تحقيق الأرباح فالمردودية قاعدة تطبق على الحالات الاقتصادية مع مراعاة الوسائل المالية و البشرية المتوفرة.

ثانياً: مكوناتها⁽³⁾

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم المردودية يجدر الآن الذكر و التطرق إلى المكونات التي تشكل منها و هي:

(1) .Y.Eglem-A-Philip.Cetc.Raulet, **Analyse Comptable et Financière**, Ibid, Paris ,France P. 110.

(2) Pierre Conso, Farouk Hemisi, **Gestion Financière (Concept et Methodes)**, édition Dunod, Paris ,France 1998, P.111.

(3) Alain Marion, **Analyse Financière – (Concept et méthodes)**, édition Dunod, Paris ,France 1998, P.141.

1- الإنتاجية: تعتبر الإنتاجية مؤشرا اقتصاديا يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

تعبر العلاقة على دالة الإنتاج، إذا من خلال هذه العلاقة يتبين لنا تطور التكاليف من فترة إلى أخرى و نستخلص من ذلك أن الإنتاجية الحسنة لرأس المال العامل تحقق مردودية جيدة الفعلية، و الإنتاجية هي مؤشر له تأثير مباشر على المردودية الاقتصادية.

2 - الفعالية: نقصد بها مدى فعالية الوسيلة المادية (الآلة) أو الوسيلة البشرية (العامل الواحد) مقارنة بالإمكانات المتوفرة لها بالنسبة للمؤسسة، و الفعالية تقاس بمدى سرعة دوران المال المستثمر أي كلما كان الدوران أسرع كلما كانت الفعالية أكثر و تمت الأصول الإجمالية و الأصول الصافية و الأموال الاستثنائية للاستغلال.

المطلب الثاني: أنواع المردودية

يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المردودية وهي:

1 - المردودية المالية:⁽¹⁾

تقيس لنا المردودية المالية قابلية المؤسسة على توفير الأموال في دورة الاستغلال من أجل ضمان تطوير المؤسسة و توفير وسائل الإنتاج و تسمى كذلك بمردودية ربحية الأموال الدائمة، حيث تقيس مدى حصول المؤسسة على رؤوس الأموال التي تساهم في إحداث التطور و تجديد وسائل الإنتاج و تمديدها على أسس وبالتالي ضمان التمويل الذاتي وآثاره. فالمردودية المالية ما هي إلا علاقة مباشرة للسياسات التجارية لتسيير الاستثمار و الهيئة المالية للمؤسسة و يمكن القول أن المردودية المالية تمثل تمثيلا جيدا لنتائج القرارات الرسمية للتسيير المالي. و يمكن التعبير عنها من خلال النسبتين التاليتين:

$$\text{مردودية الأموال الدائمة} = \frac{\text{الربح الصافي} + \text{الفوائد على القروض}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

و تعطي هذه النسبة نظرة عن مردودية رؤوس الأموال المستخدمة على المدى الطويل في المؤسسة.

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

و تسمح لنا هذه النسبة بقياس الربح المحصل عليه مقارنة بالأموال المعطاة من المساهمين ، و إن ارتفاع هذه النسبة تسمح للمؤسسة بإيجاد رؤوس أموال جديدة في السوق المالية وهذا من أجل تمويل نموها، أما إذا كانت ضعيفة و أقل من معدل السوق فالمؤسسة ستجد صعوبة في جلب رؤوس الأموال. و بتحليل هذه النتيجة نحصل على ما يلي:

(1) Alain Marion, Analyse Financière – (Concept et méthodes), Ibid, Paris ,France P.142.

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{\text{النتيجة الصافية RN}}{\text{رقم الأعمال}} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

3
2
1

1 - هي نسبة تعبر عن الفعالية

2 - هي مؤشر عن السياسة التجارية للمؤسسة

3 - تمثل الهيكل المالي للمؤسسة و منه التمويلية.

2 - مردودية الاستغلال: (1)

و يمكن تسميتها بمردودية النشاط، ومن خلال حساب مردودية الاستغلال نبحت عن أوسع مدى للنشاط و معناه إلى أي مدى يكون مبلغ ما من الإنتاج الكلي أو مبلغ من المبيعات متحكم في النتائج. و لكن نحن نعلم بأن النشاط الذي يمكننا أيضا من وجود محدد للقيمة المضافة، أي تملك إذن ثلاث علاقات ممكنة و التي تتمثل في كل مرة من:

النتيجة / القيمة المضافة

النتيجة / الإنتاج الكلي

النتيجة / رقم الأعمال

نظرا للأهمية التي تكتسبها مردودية النشاط فهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

أ - مردودية الربحية الصافية:

تستعملها المؤسسة للمقارنة بينها و بين منافسيها التابعين لنفس القطاع و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مردودية الربحية الصافية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \text{ (بدون ضريبة)}$$

هذه النسبة أكثر شيوعا و ذات أهمية في سهولة حسابها و لكن هذه النسبة أكثر خطرا خصوصا من ناحية المدة الزمنية في التأثير على النتيجة الصافية لا سيما النتيجة المحققة من طرف المؤسسة من خلال نشاطها.

ب - مردودية ربحية الاستغلال:

تبين مدى قدرة المؤسسة في إنشاء فائض مالي و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مردودية ربحية الاستغلال} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}} \text{ (بدون ضريبة)}$$

(1) Jacque Margerin – Jean Claude Mallard, **Analyse Financière**, Société édition, Paris ,France ,P P. 94 – 97.

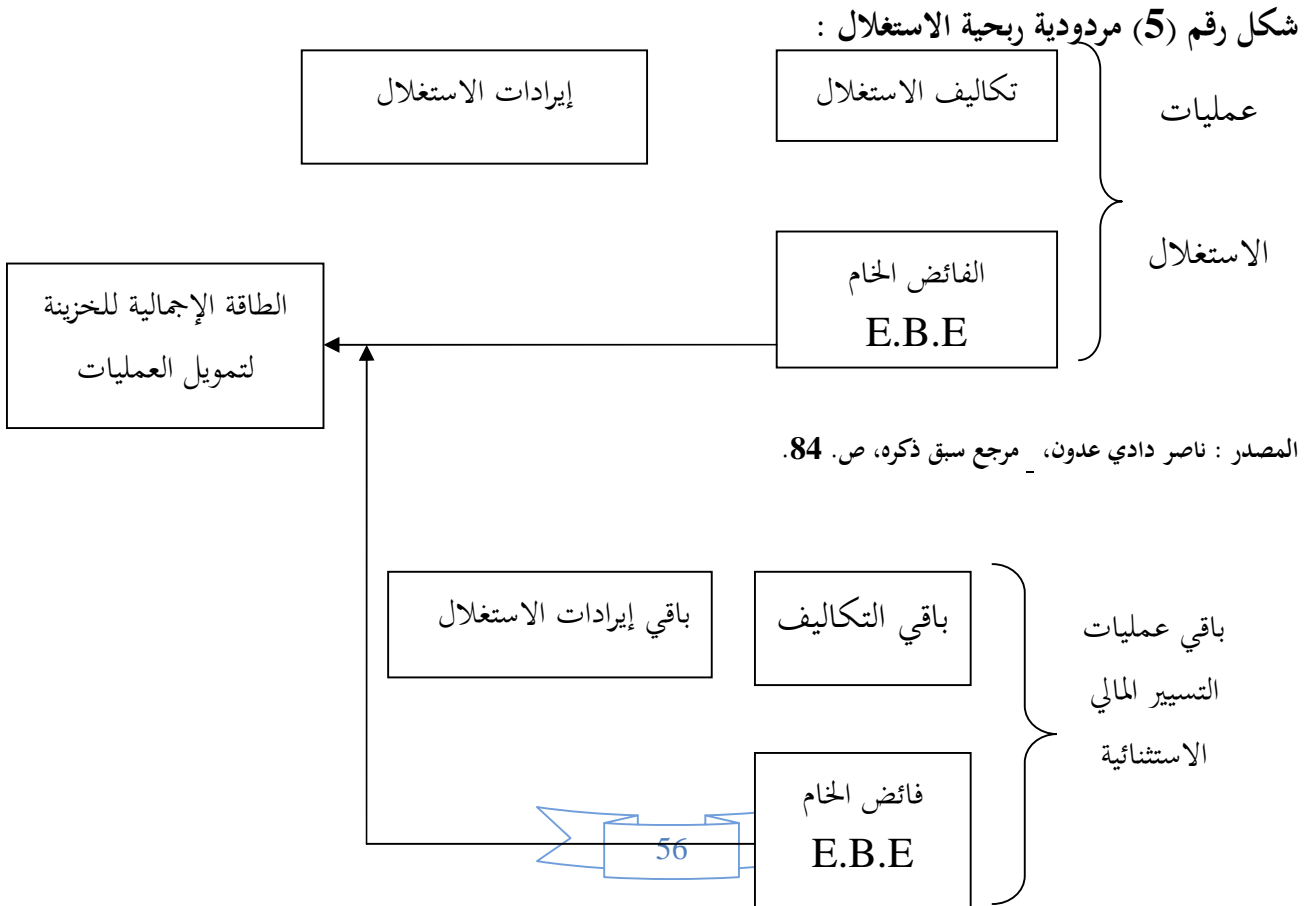
على عكس النسبة السابقة فإن هذه النسبة واقعية و هذا جلي في التأثير على المبيعات التي حققتها المؤسسة خاصة نتيجة الاستغلال.
كل مرة نتيجة الاستغلال تبين ضرر موجود و المؤشر من خلال تطبيق اهتلاكات من طرف مؤسسة عامة و المتعلقة بمقدار و مدة الاهتلاك (خطي أو متناقص).
لدى فإن الفائض الخام للاستغلال (E.B.E) يجذب أن يكون مكمل إما مع رقم الأعمال أو مع الإنتاج الكلي و عليه نستنتج النسبتين التاليتين:



و لكن لدينا نسبة أخرى و هي:



هذه العلاقة تبين مردودية من خلال حصيلة النشاط الجيد للمؤسسة من غير تردد و أكثر تميز للمردودية الإجمالية، بحيث تطور ناتج خلال إطار تحليل للنتائج التي نتجت عن السياسة الشخصية.
و لمزيد من التوضيح لدينا الشكل التالي:



من الفائض الخام للاستغلال إلى القدرة على التمويل الإجمالي = من الطاقة الخزينة الاستغلالية إلى طاقة الإجمالية للخزينة.

من الفائض الخام للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال = من طاقة الخزينة للاستغلال إلى الخزينة الحقيقية للاستغلال.

ج - مردودية التدفق النقدي:

تستعمل النسبة لعرض الربحية للاختلافات المراجعة إلى طرق تقييم الاهتلاكات و تحسب كما يلي:

$$\text{مردودية التدفق النقدي} = \text{تدفق الخزينة} / \text{رقم الأعمال (بدون ضريبة)}$$

3 - المردودية الاقتصادية:⁽¹⁾

تبين لنا المردودية الاقتصادية فعالية مجموع الأصول أو مجموع رؤوس الأموال المستثمرة، يعبر عنها بالنسبة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال قبل طرح المصاريف} / \text{مجموع الأصول}$$

وهناك من يعبر عنها بالنسبة التالية:

$$\text{الفائض الخام للاستغلال} / \text{مجموع الأصول}$$

ومن خلال هذه العلاقة نستطيع القول أن المردودية الاقتصادية بمثابة توفيق بين نسبة هامش و نسبة الدوران، فالمؤسسة لها حلين لزيادة مردوديتها الاقتصادية وهما:

- زيادة الهامش و هذا بتنمية الربح بنسبة أكبر من نسبة نمو رقم الأعمال.

- زيادة سرعة دوران الأصول و هذا بزيادة رقم الأعمال.

كما يمكن التعبير عنها من جهة حاملي رؤوس الأموال و هذا بحساب النسبة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية لرؤوس الأموال} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الدائمة}$$

(1) Patrice Vizzavona, Gestion Financière, op.cit , Paris ,France , P122.

المطلب الثالث: مفهوم التدفق النقدي و أنواعه

أولاً: مفهوم التدفق النقدي

تعريف أول: خلال سنوات عمر المشروع، تحقق المؤسسة من ورائه عائدات سنوية (و تتحدث بطبيعة الحال على عائدات متوقعة)، و تتمثل بصفة رئيسية في المبيعات المنتظرة، و تسمى هذه العائدات التدفقات النقدية الواردة، كما تقوم المؤسسة بدفع نفقات سنوية لتشغيل هذا الاستثمار أو المشروع، و تتمثل بصفة أساسية في اليد العاملة و المواد الأولية... الخ، و تسمى هذه المصاريف بالتدفقات النقدية الصادرة. و التدفق النقدي السنوي الصافي هو الفرق ما بين التدفقات النقدية الواردة و الحصة السنوية للاهلاك لهذا الاستثمار(التي تم اعتبارها من بين عناصر التدفق النقدي الصادر في مرحلة سابقة)، و التدفقات النقدية الصادرة بما في ذلك الضرائب.(1)

تعريف ثاني: يعبر التدفق النقدي عن القدرة الإجمالية للمؤسسة على التمويل داخليا (ذاتيا) و ينقسم إلى قسمين:

1 - التدفق النقدي الإجمالي: النتيجة الإجمالية + الاهلاكات و المؤونات

2 - التدفق النقدي الصافي: النتيجة الصافية + الاهلاكات و المؤونات

إن المؤشر الأكثر دلالة و استعمالا هو التدفق النقدي الصافي في التحليل و ذلك نظرا لاختلاف نسب الضرائب على الأرباح إذ أن الاختلاف في نسبة الضريبة يكون ناتجا أساسا عن:

- تشجيع قطاع عن قطاع آخر.

- التواجد الجغرافي.

كما يتغير عبء الضريبة تبعا لأنواع الاهلاكات المطبقة.(2)

ثانيا: أنواع التدفق النقدي

هناك نوعان من التدفق النقدي و هما على التوالي:

1 - التدفق الحقيقي: أي حركات السلع و المواد و الخدمات

2 - التدفق المالي: أي حركات الأموال مع الملاحظة أن التدفق الفعلي يتحول إلى قيم مالية، أما علاقة التدفق في التحليل المالي في بعض النسب و خاصة نسبة التدفق النقدي إلى المبيعات، حيث يستفيد من قياس و حساب المردودية و حصص الاهلاكات التي تؤثر بنسبة جزئية على النتيجة خاصة إذا كانت حصص الاهلاكات أكثر من التدهور الفعلي لقيمة الاستثمارات.(3)

(1) الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص. 154.

(2) يحي سعيدي، مرجع سبق ذكره.

(3) بشير عبد النور و زملائه، دور التحليل المالي في المؤسسة مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البلدة، دفعة 2014، ص. 90.

خلاصة :

تعد دراسة استغلال المؤسسة و مراقبة مردوديتها من الأعمال الضرورية في متابعة نشاط دورة استغلال للتدخل في حالة نقص الموارد و ذلك لإتمام النشاط و جعله أكثر مردودية من أجل التوسع في الاستثمار و تحسين المركز المالي للمؤسسة، وتظهر هذه الدراسة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج الذي يكشف النتيجة و نسبتها من رقم الأعمال، و كذلك المردودية بالإضافة إلى التمويل الذاتي و التدفق النقدي الذي سيمول نشاط الاستغلال، و الاستثمار مستقبلا و هذا ما أمكننا استنتاجه من دراسة تحليل الاستغلال للمؤسسة.

الفصل الرابع
دراسة حالة حول
شركة

Sarl W.GA.M

المبحث الأول: تقديم مؤسسة Sarl W.G.A.M

تعتبر مؤسسة Sarl W.G.A.M إحدى المؤسسات المتوسطة الخاصة الناشطة في مجال البناء والأشغال العمومية والري، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم المؤسسة مع ذكر أهميتها وأهدافها وهيكلها التنظيمي بالإضافة إلى ذكر المصلحة التي تم فيها التربص.

المطلب الأول: مفهوم مؤسسة Sarl W.G.A.M

1 - نشأة مؤسسة Sarl W.G.A.M وتطورها:

أنشأت مؤسسة Sarl W.G.A.M سنة 2013 من طرف الأب غليون وأبنائه الثلاثة (وائل , عز الدين , محمد) .

ولقد أنشأت مؤسسة Sarl W.G.A.M في 2013/12/09 تحت السجل التجاري رقم 13 ب 16/00-6182980 برأس مال قدره 2000000.00 دج.

بدأت مؤسسة Sarl W.G.A.M نشاطها ابتداءً من سنة 2013 بهدف تطوير مجال البناء في مختلف مراحلها والأشغال العمومية والري .

كانت المؤسسة ما بين سنتي 2013-2018 مكونة من وحدتين وهما:

- وحدة برج الكيفان ولاية الجزائر.

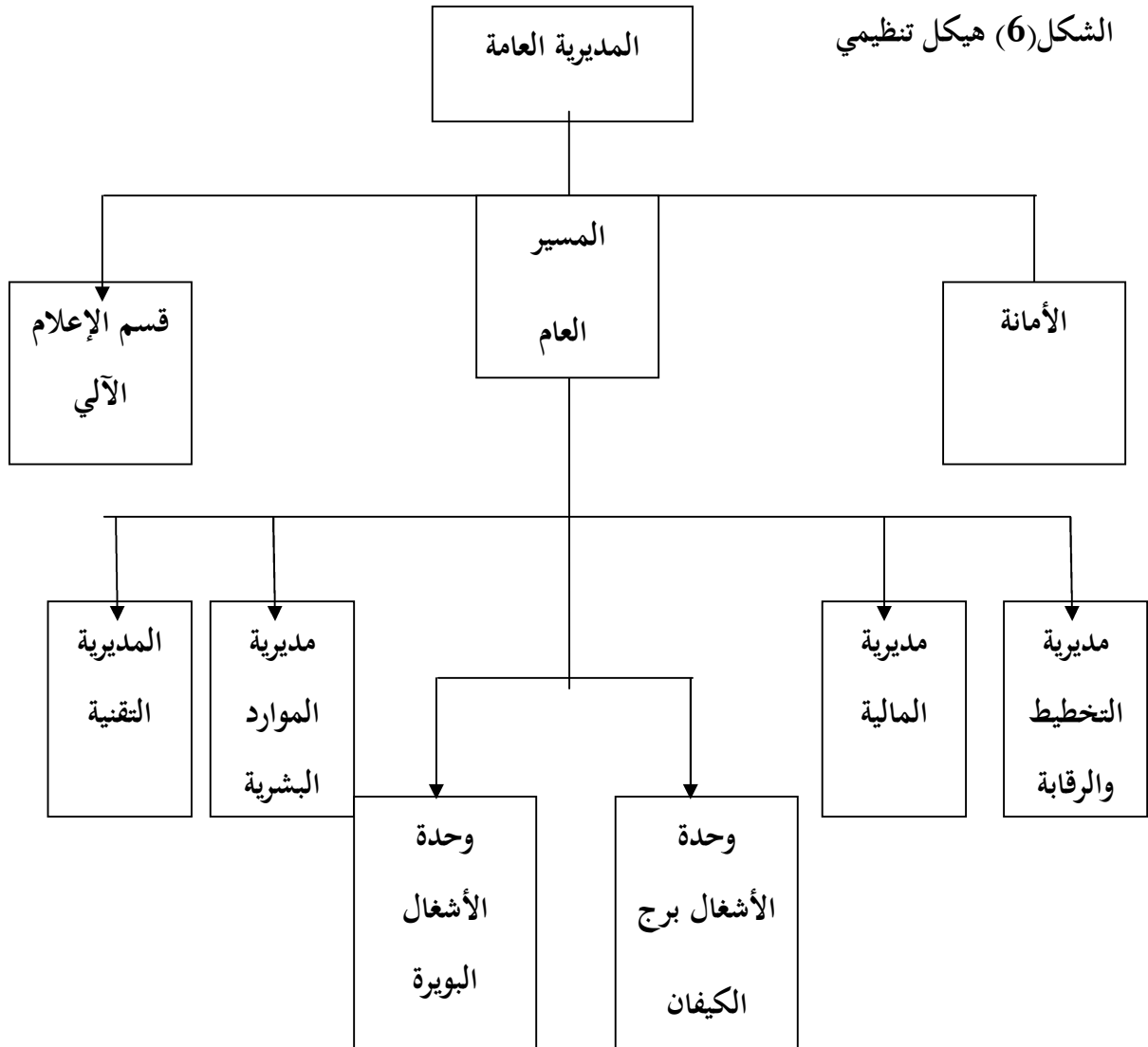
- وحدة البويرة.

2-تعريف مؤسسة Sarl W.G.A.M :

- مؤسسة Sarl W.G.A.M تقع في رقم 03 مكرر حي محوص بلدية برج الكيفان ولاية الجزائر، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في اشغال البناء في مختلف مراحلها (انشاء , توسعة , تركيب) .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة Sarl W.G.A.M

الشكل (6) هيكل تنظيمي



المصدر: من اعداد الطلبة بناء وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: الوحدة المستقبلية.

المصلحة المستقبلية:

- مصلحة المحاسبة والمالية: تقوم هذه المصلحة بمسك الدفاتر المالية والمحاسبية التابعة للوحدة وكذا متابعة التدفقات القديمة للعمليات التي تقوم بها، والتأكد من إنجاز المخطط المسطر، وبصفة عامة تتمثل مهام هذه المصلحة فيما يلي:

- ضمان السير الحسن للمصلحة عن طريق التنسيق ومراقبة كل الأنشطة.
- تطبيق القواعد المتفق عليها والاهتمام بالعلاقات الداخلية والخارجية .
- تحضير بيانات تقديرية للمصاريف الشهرية والسنوية.
- المعالجة اليومية لحسابات الوحدة بالاعتماد على المخطط المحاسبي المالي والقواعد المحاسبية.
- ولضمان السير الحسن والمنظم للمصلحة، تم تقسيمها إلى ثلاث فروع أساسية وهي:

- فرع الخزينة: يتولى هذا الفرع المهام التالية :

- دفع مبالغ الشراء.

- تحصيل الإيرادات وتسديد المصاريف في الإطار القانوني.

- المشاركة في إعداد المخططات التنموية الثلاثية .

- فرع محاسبة شراء المواد الأولية والاستثمارات: يتولى هذا الفرع المهام الآتية:

• تكوين الملفات المحاسبية بعد كل شراء يتضمن ما يلي: وصل الطلب، وصل الاستلام، وصل الخروج.

• مراقبة وفحص كل ملف محاسبي للتأكد من محتواه وصحة الحسابات الموجودة فيه.

• تحليل ومتابعة وضعية أرصدة الحسابات للموردين والزبائن وأصحاب الخدمات.

• الاستلام الشهري لحركة خروج واستهلاك كل مادة أولية .

• التكفل بملفات تبادل المواد الأولية من مختلف وحدات الأشغال للمؤسسة.

• حساب تكاليف شراء المواد المستوردة من سعر الشراء، الحقوق الجمركية، النقل، الشحن
..... الخ

– فرع المحاسبة المالية: يتولى العمل في هذا الفرع رئيس فرع المحاسبة المالية، فريق من المحاسبين، حيث يهتم
بمحاسبة التكاليف والمحاسبة المالية، و له عدة مهام منها:

- مسك الملفات والدفاتر المحاسبية .
- متابعة وتحليل وضعيات الأرصدة والموردين.
- تحليل حسابات الميزانية.
- إنجاز ومتابعة وتحليل سياسة الأجور، وذلك بالتعاون مع مصلحة المستخدمين .
- استقبال وجمع وتخصيص ومراقبة كل الملفات المحاسبية.
- تحديد رقم الأعمال الشهري والسنوي.
- إعداد الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج.
- حفظ الوثائق في الأرشيف.

المطلب الرابع: أهمية مؤسسة Sarl W.G.A.M وأهدافها

1- أهمية مؤسسة Sarl W.G.A.M:

إن مؤسسة Sarl W.G.A.M أهمية اقتصادية واجتماعية جد كبيرة وذلك من خلال حجم مناصب الشغل التي توفرها وكذا تعمل على تطوير وعصرنة مجال البناء والسرعة في وتيرة إنجاز المشاريع وتسليمها في اوقاتها المحددة.

2 - أهداف مؤسسة Sarl W.G.A.M: تتمثل فيم يلي:

1/2- الأهداف المالية: نذكر منها:

- تحقيق مردودية مالية تضمن التحكم في مشاريعها .
- إعداد الإمكانيات المالية اللازمة من اجل إمكانية التمويل الذاتي للاستثمارات.
- ضمان تمويل يسمح بتحقيق المخططات السنوية .

2/2- الأهداف الاقتصادية: والمتمثلة فيما يلي:

- استغلال وتسيير وتطوير النشاطات المتعلقة الخاصة بأشغال البناء و الري.
- تنظيم وتطوير هياكل الصيانة التي تسمح بتحسين أداء الأشغال.
- تحقيق زيادة في حجم المشاريع .
- تطوير تشكيلات المشاريع وذلك بالبحث عن مشاريع جديدة.

-3/2- الأهداف الاجتماعية: نذكر منها:

- إمتصاص البطالة.

- جودة الاشغال

المبحث الثاني: التحليل المالي في مؤسسة SARL W.G.A.M

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض الميزانيات للسنوات 2015، 2016، 2017، ثم نقوم بتحليلها وتشخيص الوضعية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: تقديم الميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة

لأجل تحليل الميزانيات المالية للمؤسسة الوطنية للدهن للسنوات 2015، 2016، 2017، ينبغي توزيع نتيجة السنة المالية (ح/12) حتى يتسنى لنا تحليل الوضع المالي للمؤسسة.

الجدول رقم (7): جانب الأصول

وحدة القياس: 1دج

2017	2016	2015	الأصول
7112477	2201803	1278880	الأصول الثابتة التشبيات العينية
7112477	2201803	1278880	مجموع الأصول الثابتة
25983451	19658949	9511450	الأصول المتداولة قيم الاستغلال
25983451	19658949	9511450	مخزونات المنتجات
80089803	69977335	4791884	قيم قابلة للتحقيق
76137976	64927545	4503621	الزبائن

2036003	2381500	168620	الموردون المدينون
1915824	2668290	119643	ضرائب
7586633	1880311	41913	قيم جاهزة
7586633	1880311	41913	الصندوق
113659888	91516595	14345267	مجموع الأصول المتداولة
120772366	93718399	15624147	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق من المؤسسة.

الجدول رقم (08): جانب الخصوم

وحدة القياس: 1 دج

2017	2016	2015	الخصوم
89458570	78387052	1698671	الأموال الدائمة
16458570	5327052	1698671	الأموال الخاصة
2000000	2000000	200000	رأس المال
148253	56834	--	الاحتياطات
31787998	1414836	361975	الترحيل من جديد
73000000	73000000	--	الديون طويلة الأجل
730000000	730000000	--	قروض و ديون م
31313796	15391346	13925476	الديون قصيرة الأجل
6262634	3983189	--	الموردون والحسابات الملحقه
15271506	8330442	1531299	الضرائب الأخرى والرسوم
9779655	2012767	12365790	ديون اخرى

--	1064947	28387	خزينة سلبية
120772366	93718399	15624147	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق من المؤسسة .

المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية.

لأجل تحليل الميزانية المالية لابد من عرض الميزانية المالية المختصرة:

أولاً: تقديم الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (09) جانب الأصول:

وحدة القياس: 1دج

الأصول	2015	2016	2017
الأصول الثابتة	1278880	2201803	7112477
الأصول المتداولة	14345267	91516595	113659888
قيم الاستغلال	9511450	19658949	25983451
قيم قابلة للتحقيق	4791884	69977335	80089803
قيم جاهزة	41931	1880311	7586633
مجموع الأصول	15641147	93718399	120772366

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

الجدول رقم (10) جانب الخصوم:

وحدة القياس: 1دج

الخصوم	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	1698671	78387052	89458570
الأموال الخاصة	1698671	5327052	16458570
ديون طويلة الأجل	--	73000000	73000000
ديون قصيرة الأجل	13925476	15391346	31313796
مجموع الخصوم	15624147	93718399	120772366

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

ثانيا: تحليل الميزانية المالية المختصرة

1-تحليل الأصول

أ-الأصول الثابتة:

عند مقارنة نسبة الأصول الثابتة للسنوات الثلاث، 2015، 2016، 2017 على التوالي نلاحظ أنها في ارتفاع مستمر حيث بلغت 1278880 دج في سنة 2015 لتصل إلى 2207803 دج في سنة 2016 ثم ترتفع ارتفاعا ملحوظا في سنة 2017 لتبلغ 7112477 دج ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع في التثبيات العينية.

ب- الأصول المتداولة:

- قيم الاستغلال : كانت تمثل 9511450 دجفي سنة 2015 ثم شهدت ارتفاع في سنة 2016 حيث بلغت 1965949 دج لتعود وترتفع في سنة 2017 حيث بلغت 25983451 دج.

- قيم قابلة للتحقيق: كانت تمثل 4791884 دج سنة 2015 ثم شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2016 حيث مثلت 69977335 دج ثم شهدت ارتفاعا طفيفا في سنة 2017 حيث بلغت 80089803 دج.

- قيم جاهزة: مثلت في سنة 2015 بـ 41931 دج لترتفع في سنة 2016 ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت 1880311 دج لتعود وترتفع في سنة 2017 حيث بلغت 7586633 دج.

2-تحليل الخصوم:

أ- الأموال الدائمة:

- الأموال الخاصة: نلاحظ أن الأموال الخاصة تمثل 1698671 دج سنة 2015 لترتفع بنسبة ضئيلة في سنة 2016 حيث بلغت 5327052 دج لتعود وترتفع في سنة 2017 حيث أصبحت تمثل 16458570 دج ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ أن المؤسسة بإمكانها تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى الديون طويلة الأجل.

- الديون طويلة الأجل: نلاحظ أن الديون طويلة الأجل تكون معدومة في هذه المؤسسة في السنة الأولى حيث لا يتم الاعتماد عليها في التمويل وقد ظهرت في الميزانيات في السنة الثانية والثالثة على التوالي بـ 73000000 دج.
- ب-الديون قصيرة الأجل :

نلاحظ أن نسبة الديون قصيرة الأجل ارتفعت من 13925476 دج سنة 2015 لتبلغ 153991346 دج سنة 2016 لترتفع سنة 2017 إلى 31313796 دج وهذا راجع إلى الارتفاع في الضرائب والرسوم الأخرى.

المطلب الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية :

أولاً: رأس المال العامل الصافي (fr)

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

الجدول رقم(11): رأس المال العامل الصافي:

وحدة القياس: 1 دج

2017	2016	2015	
89458570	78387052	1698671	الأموال الدائمة
7112477	2201803	1278880	الأصول الثابتة
82346093	76125249	419791	رأس المال العامل الصافي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي خلال السنوات الثلاث موجب وهذا يعني أن الأموال الدائمة كافية لتمويل الأصول الثابتة ويبقى فائض إما لتمويل الأصول الجارية أو الحيازة على استثمارات جديدة.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)

الاحتياج في رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل .

الاحتياج في رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

الجدول رقم (12): الاحتياج في رأس المال العامل:

وحدة القياس: 1دج

2017	2016	2015	
25983451	19658949	9511450	قيم الاستغلال
80089803	69977335	4791884	قيم قابلة للتحقيق
31313796	15391346	13925476	ديون قصيرة الأجل
00	00	00	سلفات مصرفية
74759458	74244938	377858	الاحتياج في رأس المال العام

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب، وهذا يعني أن هناك احتياجات استغلالية غير مغطاة بالموارد المالية قصيرة الأجل والمؤسسة بحاجة إلى موارد خارج دورة الاستغلال.

ثالثا: الخزينة :

الخزينة = رأس المال العامل - الاحتياج في رأس المال العامل

الجدول رقم (13): الخزينة

وحدة القياس: 1دج

2017	2016	2015	
82346093	76125249	419791	Fr
74759458	74247938	377858	BFR
7586633	1880311	41933	T

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وهذا ما يعني أن للمؤسسة سيولة غير مستعملة، وهذا يعتبر تحميذا للأموال المتاحة أو الجاهزة وعلى المؤسسة استثمارها أو توظيفها في مشاريع تعود عليها بالفائدة. ومن خلال دراستنا لرأس المال العامل الصافي والاحتياج في رأس المال العامل والخزينة، نلاحظ أن BFR اصغر من FR والخزينة موجبة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة لديها فائض من الأموال وبالتالي عليها القيام بتسديد التزامات الموردين، شراء مواد أولية، تمديد أجل الزبائن، شراء أسهم وسندات .

رابعا: تشخيص الوضعية المالية بواسطة النسب المالية

أولا: نسب الهيكل المالي (التوازن المالي)

1-نسبة التمويل الدائم =أموال دائمة/أصول ثابتة

الجدول رقم (14): نسبة التمويل الدائم

وحدة القياس: 1دج

2017	2016	2015	
89458570	78327052	1698671	الأموال الدائمة
7112477	2201803	1278800	الأصول الثابتة
12.58	35.57	1.33	نسبة التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم خلال الثلاث سنوات أكبر بكثير من الواحد، وهذا معناه أن المؤسسة تملك هامش أمان كبير يغطي بعض أو جزء من الأصول المتداولة.

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الجدول رقم (15): نسبة التمويل الخاص

وحدة القياس: 1دج

2017	2016	2015	
16458570	5327052	1698671	الأموال الخاصة
7112477	2201803	1278880	الأصول الثابتة
2.31	2.42	1.33	نسبة التمويل الخاص

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن النسبة أكبر من الواحد، وهذا يعني أن الأموال الخاصة أكبر من الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية دون اللجوء إلى العالم الخارجي.

3- نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / إجمالي الديون

الجدول رقم (16): نسبة الإستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

وحدة القياس: 1دج

2017	2016	2015	
16458570	5327052	1698671	الاموال الخاصة
104313796	88391346	13925476	اجمالي الديون
0.16	0.06	0.12	نسبة الاستقلالية المالية

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية اصغر من 1، وهذا يعني أن الأموال الخاصة اصغر بكثير من اجمالي الديون اي ان المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها بواسطة اموالها الخاصة.

4- نسبة الاقتراض=إجمالي ديون المؤسسة /إجمالي أصولها

الجدول رقم (17) نسبة الاقتراض

وحدة القياس: 1دج

2017	2016	2015	
104313796	88391346	13925476	إجمالي الديون
120772366	93718399	15641147	إجمالي الأصول
0.86	0.94	0.89	نسبة الاقتراض

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن النسبة أصغر تماما من 0.5 وهذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد بشكل كبير على الاقتراض في تمويل أصولها.

ثانيا:نسب السيولة:

1-نسب السيولة العامة=الأصول المتداولة /ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم(18)نسب السيولة العامة

وحدة القياس: 1دج

2017	2016	2015	
113659888	91516595	14345267	الأصول المتداولة
31313796	15391346	13925476	ديون قصيرة الأجل
3.63	5.95	1.03	نسب السيولة العامة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في المؤسسة محل الدراسة أكبر من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالأصول المتداولة وبالتالي المؤسسة ميسورة من الناحية المالية وقادرة على السداد والوفاء بالتزاماتها والمؤسسة أيضا تحقق الوضعية المثالية من حيث تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل بمرتين.

2-نسبة السيولة المختصرة=(الأصول المتداولة - قيم الاستغلال)/ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (19)نسبة السيولة المختصرة

وحدة القياس: 1دج

2017	2016	2015	
113659888	91516595	14345267	أصول متداولة
25983451	19658949	9511450	قيم الاستغلال
31313796	15391346	13925476	ديون قصيرة الأجل
2.8	4.67	0.35	نسبة السيولة المختصرة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

نجد أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، باستثناء قيم الاستغلال حيث حققت نسبة تفوق المرة الواحدة وهذا خلال ثلاث السنوات المتتالية.

نسبة السيولة الفورية = قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (20) : نسبة السيولة الفورية

وحدة القياس: 1دج

2017	2016	2015	
7586633	1880311	41931	قيم جاهزة
31313796	15391346	13925476	ديون قصيرة الأجل
0.24	0.12	0.003	نسبة السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

توضح هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام النقدية المتوفرة، ويجب أن تكون محصورة بين 0.2 و 0.3 حيث يلاحظ في هذه المؤسسة أن النسبة منخفضة في 2015 و 2016 و ارتفعت خلال 2017.

كما نلاحظ من خلال نسبة السيولة الفورية، أن لدى المؤسسة القدرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام القيم الجاهزة في 2017، فحققت نسب فاقت النسبة المثالية (0.2 ≥ نسبة ≥ 0.3)، وهذا مؤشر جيد إلا أنه قد يعني أن المؤسسة غير قادرة على استثمار فوائضها النقدية.

ثالثا : نسب المردودية .

1-نسبة المردودية الاقتصادية = (النتيجة الاجمالية /مجموع الاصول) × 100

الجدول رقم (21): نسبة المردودية الاقتصادية :

وحدة القياس: 1دج

2017	2016	2015	
11131517	1828381	1136695	النتيجة الاجمالية
120772366	93718399	15624147	مجموع الاصول
%9.22	%1.95	%7.28	نسبة المردودية الاقتصادية%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

نلاحظ ان كل دينار واحد من اصول المؤسسة يغطي نتيجة اجمالية قدرها(0.0922,0.0195,0.0728) وقد حققت نسبتين كبيرتين سنة 2015 و 2017 وهذا ناتج للارتفاع الملحوظ في النتيجة الاجمالية

2- نسبة المردودية المالية = (النتيجة الصافية / الاموال الخاصة) $\times 100$

الجدول رقم (22): نسبة المردودية المالية :

وحدة القياس: 1دج

2017	2016	2015	
11131517	1828381	1136695	النتيجة الصافية
16458570	5327052	1698671	الأموال الخاصة
%68	%34	%70	نسبة المردودية المالية %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

نلاحظ ان كل دينار مستغل من الاموال الخاصة يدر نتيجة صافية قدرها (0.7,0.34.0.68) وهذا راجع لتوظيف اموالها الخاصة للتوسع في النشاط.

المطلب الرابع: تحليل جدول حسابات النتائج :

1-التغير في القيمة المضافة

جدول(23) التغير في القيمة المضافة :

وحدة القياس: 1دج

البيان/السنوات	2015	2016	2017
القيمة المضافة	7329467	59890964	97787223
قيمة التغير	--	52561497	37896259

المصدر من اعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة خاصة في سنة 2016 و هذا بسبب ارتفاع انتاج السنة المالية مقارنة باستهلاكاتها.

2-نسبة القيمة المضافة على رقم الاعمال

جدول (24) نسبة القيمة المضافة على رقم الاعمال :

وحدة القياس: 1دج

البيان/السنوات	2015	2016	2017
القيمة المضافة	7329467	59890964	97787223
رقم الأعمال	27777441	121320807	192916045
النسبة	0.26	0.49	0.50

المصدر من اعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع النسبة وهذا راجع الى الزيادة المستمرة للقيمة المضافة و رقم الاعمال خلال فترة الدراسة.

3-نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة

جدول (25) نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة

وحدة القياس: 1دج

البيان/السنوات	2015	2016	2017
القيمة المضافة	7329467	59890964	97787223
مصاريق المستخدمين	27777441	121320807	192916045
النسبة %	3.79	2.03	1.97

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول نلاحظ ان النسبة اكبر من 1 لآكن في انخفاض بسبب ارتفاع القيمة المضافة.

4-نسبة اجمالي فائض الاستغلال و رقم الاعمال

جدول (26) نسبة اجمالي فائض الاستغلال و رقم الاعمال

وحدة القياس: 1دج

البيان/السنوات	2015	2016	2017
اجمالي فائض الاستغلال	1868741	2852964	17910366
رقم الاعمال	27777441	121320807	192916045
النسبة	0.07	0.073	0.092

المصدر من اعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول نلاحظ ان النسبة موجبة و في تزايد و هنا يعني ان مساهمة اجمالي فائض الاستغلال في رقم الاعمال جيدة.

خلاصة :

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع الوضعية المالية للشركة SARL W.G.A.M، على ضوء الحسابات و التحليلات التي قمنا بها باستخدام الميزانية لسنوات 2015-2016-2017 والكثير من العلاقات و النسب و المؤشرات و الجداول التي شملت مختلف مستويات النشاط المالي للمؤسسة، لتتوصل إلى استخلاص النتائج التي أسفرت عنها المراحل و التشخيص و التي تبرز مواطن النقص و الاختلالات التي تعرقل نشاط المؤسسة و باستخدام التشخيص المالي و الذي يسعى إلى معالجة الشركة في إطارها المالي مكنتنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- توازن الهيكل المالي للشركة الذي يظهر من خلال المؤشرات التالية:

- رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاث مما يعني أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها بتاريخ استحقاقها.
- عدم وجود اختلال في حركة التدفقات الداخلة و الخارجة في المدى القصير و هذا راجع إلى وضعية الخزينة الايجابية.
- خلال السنوات الثلاث حققت الشركة مردودية معتبرة مما أدى بها إلى خلق عوائد مالية.

الخاتمة

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية تبين لنا أن التحليل المالي هو مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة فنحن قد طبقنا التحليل المالي في شركة **SARL WGAM** بحيث تطرقنا إلى كل صغيرة وكبيرة في هذه الشركة.

إن التحليل المالي غير مستعمل في المؤسسات الخاصة بجدية بالرغم من أهميته البالغة، و لهذا فالمؤسسات والشركات الجزائرية مطالبة باستعمال الطرق العلمية في تسيير المؤسسة، فالتحليل المالي يعد وسيلة للتقييم و الرقابة على مدى تحقيق الأهداف المستطرة من طرف المؤسسة و تصحيح الانحرافات إن وجدت. كما أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي، و يعتبر وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية خاصة فيما يتعلق بمنح القروض.

وعليه فقد زادت أهمية التحليل المالي، خاصة في ظل نظام اقتصاد السوق، حيث لا يوجد هناك تدعيم من طرف الدولة للمؤسسة، فالمؤسسة غير القادرة تنسحب من السوق مما ينجم عنه أضرار عديدة خاصة إذا كانت هذه المؤسسة ضرورية لهيكله الاقتصاد الوطني، لهذا فالمؤسسات مطالبة بمسايرة هذا الوضع و أن تكون مستعدة للمناقشة، أما شركة **SARL WGAM** للبناء مقبولة من حيث الحالة المالية و لها دور هام في الاقتصاد الوطني، وذلك باهتمامها على استخدام الطرق العلمية للتحليل المالي و الاستغلال الجيد للأموال من طرف المحلل المالي.

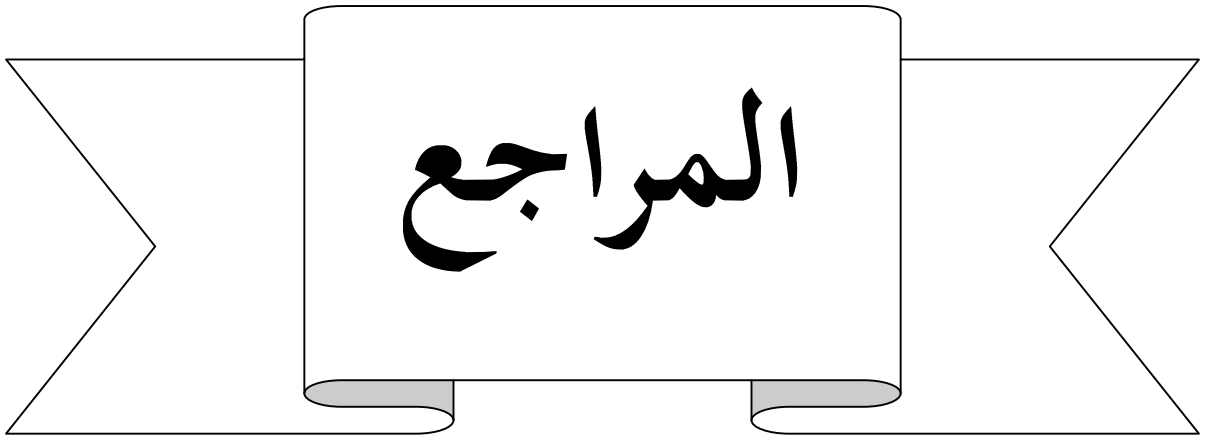
النتائج و التوصيات:

لقد حاولنا من خلال هذه المذكرة التعرف على واقع الوضعية المالية لشركة **SARL WGAM** للبناء ، على ضوء الحسابات و التحليلات التي قمنا بها باستخدام الكثير من العلاقات و النسب و المؤشرات و الجداول التي شملت مختلف مستويات النشاط المالي للمؤسسة، لتوصل إلى استخلاص النتائج التي أسفرت عنها المراحل و التشخيص و التي تبرز مواطن النقص و الاختلالات التي تعرقل نشاط المؤسسة.

إن دراسة حالة شركة **SARL WGAM** للبناء باستخدام التشخيص المالي و الذي يسعى إلى معالجة الشركة في إطارها المالي مكنتنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- توازن الهيكل المالي للشركة الذي يظهر من خلال المؤشرات التالية:
- رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاث مما يعني أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها.
- عدم وجود اختلال في حركة التدفقات الداخلة و الخارجة في المدى القصير و هذا راجع إلى وضعية الخزينة الايجابية.
- قدرة الشركة على التمويل الذاتي خلال فترة الدراسة
- خلال السنوات الثلاث حققت الشركة مردودية معتبرة مما أدى بها إلى خلق عوائد مالية.

- من خلال جدول حسابات النتائج لفترة الدراسة، نلاحظ أن أعباء المؤسسة كانت أقل من إيراداتها.
 - تحقيق نتيجة استغلال ايجابية وهذا ما يجعل المؤسسة تفي بالتزاماتها والعمل من أجل بلوغ الأهداف المسطرة.
 - اعتماد المؤسسة على تمويل استخداماتها عن طريق الديون فهي مطالبة بتخفيضها.
- وفي الأخير ننصح المؤسسات مهما كانت طبيعتها أن تهتم بتحليل المالي كأداة رقابة و تقييم الأداء ، حيث لا يجب الاعتماد عليه بشكل جزئي، لأنه يعتبر من أهم الأساليب التي تسمح بكشف نقاط القوة والضعف حتى تأخذ في الحسبان عند وضع الخطط النهائية، بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية وقياس سيولتها و ربحيتها وكذلك مدى انسجام هيكلها المالي وتقييم النتائج السنوية.



قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

I- الكتب:

1. أحمد نور، المحاسبة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1987.
2. الأزهر قادري، مبادئ المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
3. إسماعيل عرياجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة منقحة، الجزائر، 2000.
4. بوعلام بوشاشي، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومه، الجزائر، 1997.
5. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت لبنان، 1984.
6. حمزة شمخي و إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، منهج علمي في اتخاذ القرارات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
7. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2000.
8. خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، دار الميرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
9. رشاد العصار و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2001.
10. سعدان شبابكي، تقنيات المحاسبة العامة حسب المخطط الوطني المحاسبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
11. صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1998.
12. صادق محمد بسام، مقدمة في المحاسبة العامة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
13. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.
14. كمال خليفة أبو زيد، دراسات في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987.
15. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
16. منير صالح هنيدي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر، 1991.
17. ناصر دادي عدون، تقنيات المراقبة في التسيير. التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية الجزائر، 1998.
18. يحي سعيدي، محاضرات في التحليل المالي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر، 2007/2006.
19. المخطط الوطني المحاسبي (PCN).

II- الرسائل والمذكرات الجامعية:

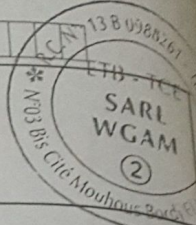
1. جروم لمين وزملائه، إستراتيجية التحليل المالي في إدارة المؤسسة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، جوان، 2013.
 2. حمداس هلال و زملائه، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجزائر ، الجزائر، جوان، 2014.
 3. بشير عبد النور وزملائه، أهمية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البليدة، جوان، 2014.
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ahmed Sadou, **Comptabilité Général**, Berti édition.
2. Alain Marion , **Analyse Financière**, Dunod, Paris, France, 1998.
3. Brahim Sansari, **Analyse Financière**, Maison Chihab, 1996.
4. Elie Coth, **La Gestion et le Developement Financière**, edicef Canada,1991.
5. George Dapallens, **Gestion Financière de l'entreprise**, 8^{eme} édition, Paris, France.
6. Jacque Margerin, Jean Claude Mallard, **Analyse Financière**, société édition.
7. J. Y. Eglem. Philipe Cetc Raulet, **Analyse Comptable et Financière**, 5^{eme} édition, Dunod, Paris, France, 1993.
8. Patrice Vizzavona, **Gestion Financière**, berti edition n08 Paris, France.
9. Pierre Conso, **La Gestion Financière de l'entreprise**, Dunod, Paris, France1985.
10. Pierre Conso, Farouk Hemisi, **Gestion Financière de l'entreprise**, Dunod, Paris, France1998.

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 1 3 1 6 0 9 8 8 2 6 1 5 2



الملاحق رقم (01)

Désignation de l'entreprise: SARL WGAM

Activité:

ETB

Adresse:

CITE ALI SADEK 01 B.E.K ALGER

Exercice clos le 31/12/2015

BILAN (ACTIF)

ACTIF	Montants Bruts	2015		2014	
		Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net	
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments	1 362 195	83 314	1 278 880		24
Autres immobilisations corporelles					
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT	1 362 195	83 314	1 278 880		24
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	9 511 450		9 511 450		
Créances et emplois assimilés					
Clients	4 503 621		4 503 621		2 3
Autres débiteurs	168 620		168 620		
Impôts et assimilés	119 643		119 643		
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	41 931		41 931		
TOTAL ACTIF COURANT	9 671 021		9 671 021		
TOTAL GENERAL ACTIF	15 707 462	83 314	15 624 147		24

VII

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 1 3 1 6 0 9 8 8 2 6 1 5 2

Désignation de l'entreprise: SARL WGAM

Activité:

ETB

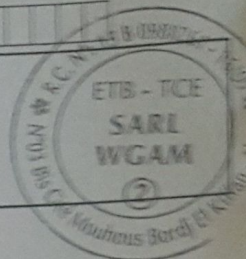
(02) المصارف

Adresse:

CITE ALI SADEK 01 B.E.K ALGER

Exercice clos le

31/12/2015



BILAN (PASSIF)

	2015	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	200 000	200 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1 136 695	386 435
Autres capitaux propres - Report à nouveau	361 975	(-24 460)
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	1 698 671	561 975
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		17 607
Impôts	1 531 299	1 331 731
Autres dettes	12 365 790	1 060 112
Trésorerie passif	28 387	
TOTAL III	13 925 476	2 409 451
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	15 624 147	2 971 426

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

VIII

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

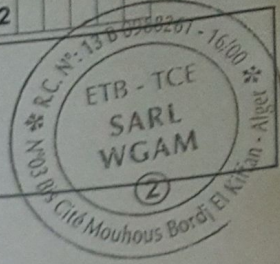
N.I.F 0 0 1 3 1 6 0 9 8 8 2 6 1 5 2

Désignation de l'entreprise: SARL WGAM

Activité: ETB

Adresse: CITE ALI SADEK 01 B.E.K ALGER

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015



COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués				
Production vendue				
Prestations de services				
Vente de travaux		27 777 441		7 766 379
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		27 777 441		7 766 379
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		27 777 441		7 766 379
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	9 920 514			
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	3 105 459		86 148	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale	2 965 270		2 118 092	
Locations	660 750			
Services extérieurs				
Entretien, réparations et maintenance				
Primes d'assurances	1 240			
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
Publicité	24 110			
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	3 770 628		2 482 377	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	20 447 973		4 686 618	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		7 329 467		3 079 761

... la suite sur la page suivante

IX

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 1 3 1 6 0 9 8 8 2 6 1 6 2

Désignation de l'entreprise: SARL WGAM

Activité:

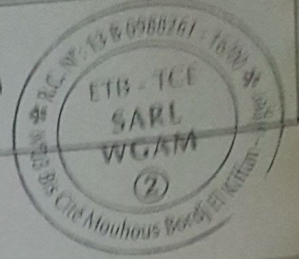
ETB

Adresse:

CITE ALI SADEK 01 B.E.K ALGER

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTAT



RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	4 850 853		2 063 401	
Impôts et taxes et versements assimilés	609 873		506 871	
IV-Excédent brut d'exploitation		1 868 741		509 489
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	191 730		27 743	
Dotations aux amortissements	82 832		482	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		1 594 178		481 262
Produits financiers				
Charges financières	9 220		2 878	
VI-Résultat financier	9 220		2 878	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		1 584 957		478 384
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)	102 000			
VIII-Résultat extraordinaire	102 000			
Impôts exigibles sur résultats	346 262		116 409	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 136 695		361 975

(*) A détailler sur état annexe à joindre

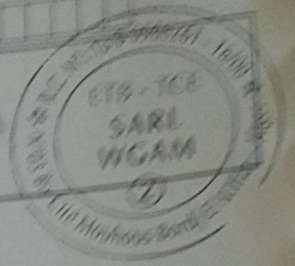
X

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 1 3 1 6 0 9 8 8 2 6 1 5 2

Désignation de l'entreprise: SARL WGAM

(05) الملققة (05)



Activité: ETB

Adresse: CITE ALI SADEK 01 B.E.K ALGER

Exercice clos le 31/12/2016

BILAN (ACTIF)

ACTIF	Montants Bruts	2016		2015
		Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	2 465 614	263 810	2 201 803	1 278 880
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 465 614	263 810	2 201 803	1 278 880
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	19 658 949		19 658 949	9 511 450
Créances et emplois assimilés				
Clients	64 927 545		64 927 545	4 503 621
Autres débiteurs	2 381 500		2 381 500	168 620
Impôts et assimilés	2 668 290		2 668 290	119 643
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 880 311		1 880 311	41 931
TOTAL ACTIF COURANT	19 658 949		19 658 949	9 511 450
TOTAL GENERAL ACTIF	93 982 209	263 810	93 718 399	15 624 147

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F0 0 1 3 1 6 0 9 8 8 2 6 1 5 2

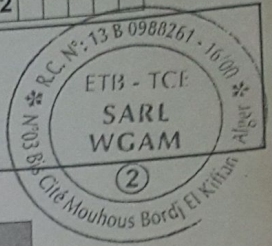
Désignation de l'entreprise: SARL WGAM

Activité: ETB

المجموعة (06)

Adresse: CITE ALI SADEK 01 B.E.K ALGER

Exercice clos le 31/12/2016



BILAN (PASSIF)

	2016	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 000 000	200 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	56 834	
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1 828 381	1 136 695
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1 441 836	361 975
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	5 327 052	1 698 671
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	73 000 000	
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	73 000 000	
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	3 983 189	
Impôts	8 330 442	1 531 299
Autres dettes	2 012 767	12 365 790
Trésorerie passif	1 064 947	28 387
TOTAL III	15 391 346	13 925 476
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	93 718 399	15 624 147

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIMERIE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

N.I.F.D 0 1 3 1 6 0 9 8 8 2 6 1 5 2

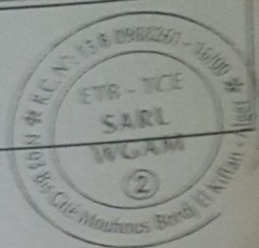
Désignation de l'entreprise: SARL WGAW

Activité: ETB

Adresse: CITE ALI SADEK 01 B.E.K ALGER

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

COMPTES DE RESULTAT



RUBRIQUES	2016		2015	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués				
Production vendue				
Prestations de services				
Vente de travaux		121 320 807		27 777 441
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		121 320 807		27 777 441
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		121 320 807		27 777 441
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	41 877 512		9 920 514	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	5 480 178		3 105 459	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale	11 001 673		2 965 270	
Locations	2 098 500		660 750	
Services extérieurs				
Entretien, réparations et maintenance	45 200			
Primes d'assurances	620		1 240	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Remunérateur d'intermédiaires et honoraires	167 000			
Publicité	24 110		24 110	
Déplacements, missions et réceptions	50 300			
Autres services	684 748		3 770 628	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	61 429 842		20 447 973	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		59 890 964		7 329 467

J. la suite sur la page suivante

XIII

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

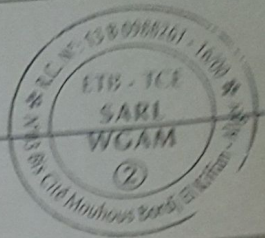
N.I.F 0 0 1 3 1 6 0 9 8 8 2 6 1 5 2

Désignation de l'entreprise: SARL WGAM

Activité: ETB

Adresse: CITE ALI SADEK 01 B.E.K ALGER

(08) المراجعة



Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2016		2015	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	56 321 051		4 850 853	
Impôts et taxes et versements assimilés	716 948		609 873	
IV-Excédent brut d'exploitation		2 852 964		1 888 741
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	194 275		191 730	
Dotations aux amortissements	180 495		82 832	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		2 478 193		1 594 178
Produits financiers				
Charges financières	13 492		9 220	
VI-Résultat financier	13 492		9 220	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		2 464 700		1 584 957
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)	47 512		102 000	
VIII-Résultat extraordinaire	47 512		102 000	
Impôts exigibles sur résultats	588 807		346 262	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 828 381		1 136 695

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 1 3 1 6 0 9 8 8 2 6 1 5 2

Désignation de l'entreprise: SARL W.G.A.M

(09) المصقورة

Activité:

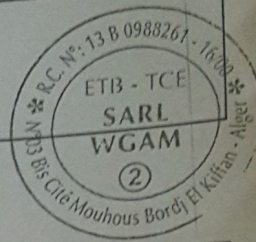
ENTREPRISE DE TRAVAUX BATIMENTS

Adresse:

HAI MOUHOUS N°03 BIS BORDJ EL KIFFAN ALGER

Exercice clos le

31/12/17



BILAN (ACTIF)

ACTIF	2017			2016
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	7 851 155	738 677	7 112 477	2 201 803
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	7 851 155	738 677	7 112 477	2 201 803
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	25 983 451		25 983 451	19 658 949
Créances et emplois assimilés				
Clients	76 137 976		76 137 976	64 927 545
Autres débiteurs	2 036 003		2 036 003	2 381 500
Impôts et assimilés	1 915 824		1 915 824	2 668 290
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	7 586 633		7 586 633	1 880 311
TOTAL ACTIF COURANT	113 659 888		113 659 888	91 516 595
TOTAL GENERAL ACTIF	121 511 044	738 677	120 772 366	93 718 399

XV

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 1 3 1 6 0 9 8 8 2 6 1 5 2

Désignation de l'entreprise: SARL W.G.A.M

Activité:

ENTREPRISE DE TRAVAUX BATIMENTS

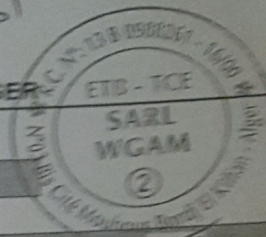
Adresse:

HAI MOUHOUS N°03 BIS BORDJ EL KIFFAN ALGER

Exercice clos le

31/12/17

BILAN (PASSIF)



	2017	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 000 000	2 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	148 253	56 834
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	11 131 517	1 828 381
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3 178 798	1 441 836
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	16 458 570	5 327 052
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	73 000 000	73 000 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	73 000 000	73 000 000
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	6 262 634	3 983 181
Impôts	15 271 506	8 330 441
Autres dettes	9 779 655	2 012 761
Trésorerie passif		1 064 941
TOTAL III	31 313 796	15 391 324
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	120 772 366	93 718 376

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NLF001316098826152

Désignation de l'entreprise: SARL W.G.A.M

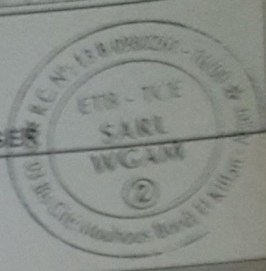
(11) الحفوف

Activité:

ENTREPRISE DE TRAVAUX BATIMENTS

Adresse:

HAI MOUHOUS N°03 BIS BORDJ EL KIFFAN ALGER



Exercice du 01/01/17 au 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués				
Production vendue				
Prestations de services				
Vente de travaux		192 916 045		121 520 807
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		192 916 045		121 520 807
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		192 916 045		121 520 807
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	70 213 146		41 877 512	
Autres approvisionnements	22 215 149			
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations			5 482 578	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale			11 001 673	
Locations	921 500		2 028 500	
Services				
Entretien, réparations et maintenance	478 045		45 200	
Primes d'assurance	7 955		620	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunérations d'intermédiaires et honoraires	257 000		157 000	
Publicité	78 712		24 150	
Charges sociales, impôts et taxes			45 920	
Autres services	511 240		76 765	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats de services				
II-Consommations de l'exercice	95 176 742		91 534 717	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (11)		97 739 303		29 986 090

... le suite sur la page suivante

XVII

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 1 3 1 6 0 9 8 8 2 6 1 5 2

Désignation de l'entreprise: SARL W.G.A.M

Activité:

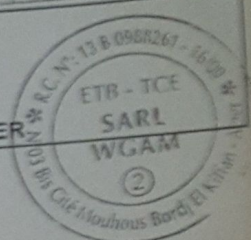
ENTREPRISE DE TRAVAUX BATIMENTS

Adresse:

HAI MOUHOUS N°03 BIS BORDJ EL KIFFAN ALGER

Exercice du 01/01/17 au 31/12/17

COMPTES DE RESULTAT ..



RUBRIQUES	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	77 051 584		56 321 051	
Impôts et taxes et versements assimilés	2 825 332		716 948	
IV-Excédent brut d'exploitation		17 910 366		2 852 964
Autres produits opérationnels		186 915		
Autres charges opérationnelles	3 178 943		194 275	
Dotations aux amortissements	474 867		180 495	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		14 443 471		2 478 193
Produits financiers		94 131		
Charges financières	186		13 492	
VI-Résultat financier		93 945	13 492	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		14 537 417		2 464 700
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)			47 512	
VIII-Résultat extraordinaire			47 512	
Impôts exigibles sur résultats	3 405 899		588 807	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		11 131 517		1 828 381

(*) A détailler sur état annexe à joindre